



أجوبة على مسائل نحوية لابن يعيش الموصلي (ت ١٦٤٣هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم
قال الشيخ الإمام الحافظ أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش
الجلبي رحمه الله هذه مسائل وردت علينا من دمشق
على يد الشيخ الفقيه العالم الحافظ أبي نصر الدمشقي رحمه الله
فأمدت ما حضر من الكلام عليهما وبالله التوفيق **المستله**
الأولي فوطهر كونه قايماً بماذا ينبغي قايماً لأن كان المفقدين
لا مصدر لها والتامة لا عمل لها في خبر بل يرفع ما بعدها
بحق الفاعل فهي بمعنى المحدث والوقوف **والجواب**
اعلم أن كان الناقصة مخالفة لغيرها من الأفعال الحقيقية

دراسة وتحقيق | د. حسين يوسف اليوسف





النشر الرقمي
باعتقاد المعهد

السلسلة المحكمة (٢٥)
نصوص

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية.
- أجوبة على مسائل غوية لابن يعيث الموصلي (ت ٦٤٣هـ)، المكتبة الرقمية، السلسلة المحكمة (٢٥)، نصوص (١٤)، معهد المخطوطات العربية.
- رقم توثيق الألكسو: ط/٥٦/ ١٠ / ٢٠١٩.
- حقوق النشر الرقمي محفوظة لمعهد المخطوطات العربية.
- حقوق النشر الورقي محفوظة للمحقق.
- الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
- يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

• معهد المخطوطات العربية Institute of Arabic Manuscripts

٢١ ش المدينة المنورة - المهندسين، القاهرة.

ص.ب ٨٧ - الدقي - القاهرة - ج. م. ع.

هاتف ٣٧٦١٦٤٠٢ - ٣٧٦١٦٤٠٣ - ٣٧٦١٦٤٠٥ (٢٠٢)

فاكس ٣٧٦١٦٤٠١ (٢٠٢)

البريد الإلكتروني: turathuna@malecso.org

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)

نشرة أولى رقمية

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

جمادى الآخرة ١٤٤٤هـ / يناير ٢٠٢٠م

السنة الثالثة

السلسلة المحكمة (٢٥)

نصوص

النشر الرقمي
باعتقاد المعهد



مكتبةٌ تراثيةٌ شهريةٌ تنغياً الدخولُ بالتراث إلى العالم الرقمي دخولاً يحافظُ على هيبته وتقاليد نشره، كما تنغياً ترسيخُ هذا الدخول بتقديم نماذج لكبار المحققين من جهة، وتشجيع الشُّدَّة بمراجعة أعمالهم علمياً ومنهجياً وإخراجها بأكويين لائقٍ من جهة أخرى.

الهيئة الاستشارية

المدير المسؤول
ورئيس التحرير

فَيْصَلُ الْحَفِيَّانِ

مدير التحرير

يُؤَنِّفُ السَّيَّارِي

أحمد العبادي المغرب
أحمد بن محمد الضبيب السعودية
حسن الشافعي مصر
الخليل اللحوي موريتانيا
رضوان السيد لبنان
عبد الله يوسف الغنيم الكويت
فخر الدين قباوة سورية
هادي حسن حمودي العراق



المعهد الرقمي للنشر
باعتقاد المعهد
DIGITAL PUBLISHING INSTITUTE

فريق العمل

إخراج فني: أسكرم خضري. أرشفة رقمية: أحمد منشاري. دعاية وإعلام: إقبال ساي أحمد.



أجوبة على مسائل نحوية لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)

تحقيق

د. حسين يوسف اليوسف

فهرس

الملخص والكلمات المفتاحية بالعربية	٩
الملخص والكلمات المفتاحية بالإنجليزية	١٠
المقدمة	١٢
١: المجيب (ابن يعيش)	١٣
١/١: اسمه ولقبه ونسبه	١٣
٢/١: رَحَلَاتُهُ	١٣
٣/١: أَسَاتَذَتُهُ	١٣
٤/١: مؤلفاته	١٤
٥/١: أقوال العلماء فيه	١٤
٦/١: وفاته	١٥
٢: السائل (ابن الشيرازي)	١٦
١/٢: اسمه ولقبه ونسبه	١٦
٢/٢: رَحَلَاتُهُ	١٦
٣/٢: أَسَاتَذَتُهُ	١٧
٤/٢: مؤلفاته	١٧
٥/٢: أقوال العلماء فيه	١٧
٦/٢: وفاته	١٨
٣: الأجوبة	١٨
١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف	١٨
٢/٣: قيمة المخطوطة العلمية	١٩
٣/٣: مَصَادِرُهُ	٢٠
٤/٣: منهج المؤلف	٢٢
٤: التحقيق	٢٣
١/٤: منهجه	٢٣
٢/٤: وَصُفُّ نُسَخِهِ	٢٤
النص محققاً	٢٨
تَبَيَّنَ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاJ	٤٨

الملخص:

بين دفتي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحويًا وصرفيًا، هذه الأسئلة أثارها ابن الشيرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش أجوبته، وفصلها أيما تفصيل، فلم يترك لسائله تساؤلًا.

غلب على هذه الأسئلة جانب النحو، فكان لها النصيب الأوفى، وكانت هناك مسألتان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بعلة منع بعض الألفاظ التصغير كـ(عند، وسوى، وكل). والثانية: تتعلق بوزن (لَيْسَ)، وسائر المسائل تدور في فلك النحو، ولب مسائله.

الكلمات المفتاحية:

[أجوبة - مسائل - نحوية - يعيش - الشيرازي].

Abstract

There are thirteen grammatical and morphological questions between two sides of this manuscript. These questions were asked by Ibn al-Shirazi (known as Hafiz Abu Nasr al-Dimashqi) for the scholar Ibn Ya'esh al-Halabi who answered al-Shirazi answers, explained them accurately, and did not leave any need to more questions. These questions were dominated by the topic of grammar, and it had the fullest share. There were two morphological issues: The first relates to the inability to diminish certain words “endearment or depreciating” (e.g., enda, sewa, and kull). The second relates to the morphemic weight (laisa), and all other issues related to grammar, and the core of its topics.

Keywords: Answers, Issues, Grammar, Ya'esh, al-Shirazi

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذي اختص هذه الأمة بأفصح الألسنة وأفسح الأذهان، وشرف علماءها بالافتتان في أفانين العربية وفصاحة اللسان، وجعل لذلك قواعد تنظم الشارد الآبد، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيد المرسلين، وخيرة العالمين الذي خُتِمَتْ نبوته العامة النبوة، ونسخت بشريعته التامة الكتب المتلوة، وأصلي وأسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما احتاج مملق إلى صلة وبيت شعر إلى قافية متصلة، ما احتاج فرض الحج إلى طواف وقريض الشعر إلى قوافٍ، وبعد...

فقد عزمت يوماً ما أن أزور المكتبة السليمانية في إسطنبول المعمورة؛ للبحث عن بعض المخطوطات، وقد كان ذلك، وحين كنت أبحث عن كتب مخصوصة، وقع بصري على رسالة للعلامة ابن يعيش تحت عنوان «أجوبة على مسائل نحوية» فغلب على ظني أنها لما تحقق، وأردت أن أعصّد ظني هذا، فراسلت أستاذنا الدكتور محمد حسين المحرصاوي رئيس جامعة الأزهر، فأخبرني أنه لا دراية له بتحقيق هذه المخطوطة، كما أنني عرضت الأمر على ذوي العلم بهذا الفن، فلم يقف أحد منهم على تحقيق لهذه المخطوطة، وبالرجوع إلى الكتب التي تُعنى بالمخطوطات المحققة منها وغير المحققة، وجدت أن بروكلمان ذكر في كتابه «تاريخ الأدب العربي»^(١) أن لابن يعيش مخطوطة بهذا الاسم، وقد رجعت إلى مقدمة تحقيق كتاب «شرح المفصل» لابن يعيش، وقد ذكر ثمة أن لابن يعيش مخطوطة بعنوان «أجوبة ثلاث عشرة مسألة نحوية» ولما تحقّق، وهذا ما ذكر في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة^(٢)، فعزمت على أن أشرع في تحقيق هذه الرسالة لما فيها من فوائد قيمة تعود بالنفع على المنشغلين بعلم النحو، والمهتمين به، هذا وأعوذ بالله من لفظ يجمع، ورأي إلى الخصام يجنح.

(١) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧٥، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف مصر، الطبعة: الثالثة.

(٢) نشر في مجلة الجامعة الإسلامية السنة ١٨ العددان (٦٩، ٧٠) المحرم/جمادى الآخرة ١٤٠٦هـ، بعنوان (مسائل في النحو) تحقيق د. علي سلطان الحكيم. إفادة من د. منيب ربيع. (تراثنا).

المجيب (ابن يعيش)

١/١: اسمه ولقبه ونسبه

أبو البقاء يَعِيشُ بن عليّ بن يَعِيشَ بن أبي السّرايا بن محمّد، الموصليّ الأصل، الحلبيّ المولد والمنشأ، الملقب موفق الدين التّحويّ، والمعروف بـ«ابن الصّائغ»^(١). ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام ٥٥٣ هـ الموافق لـ ١١٥٥ م.

٢/١: رَحَلَتُهُ

رَحَلَ من حلب في صَدْرِ عمره قاصداً بغداد؛ ليحضر مجلس أبي البركات عبد الرحمن بن محمّد المعروف بابن الأنباريّ، ومجالس غيره من علماء بغداد آنذاك. فلَمَّا وصل إلى المَوْصِلِ، بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدةً مديدة يَدْرُسُ الحديث، ثمّ عاد إلى حلب، ووقف حياته على التّدريس، فانتفع به خلق كثير من أهل حلب وغيرها، حتى إنّ الرّؤساء الذين كانوا يحلب ذلك الزّمان كانوا تلامذته.^(٢)

٣/١: أَسَاتَذَتُهُ

قرأ ابن يعيش التّحويّ على أبي السّخاء فَيْتِيَّانَ الحلبيّ، وأبي العباس المغربي التّيْرُوزيّ، وسمع الحديث من أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطّوسيّ بالموصل، وعلى أبي محمّد عبد الله بن عمر بن سُويْدَةَ التّكْرِيْتيّ، وبحلب على أبي الفرج يحيى بن محمود

(١) ثَمّة غير واحد ذكر أنه يعرف بابن الصّائغ. ينظر: وفيات الأعيان ج٧ ص٦٤، تأليف: ابن خَلْكَانَ، تح: إحسان عباس، دار النشر: صادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م. والمختصر في أخبار البشر ج٣ ص١٧٤، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية - مصر، الطبعة: الأولى. وتاريخ ابن الوردي ج٢ ص١٧٢، تأليف: ابن الوردي المعريّ، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

الثَّقَفِيّ، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمّد بن نصر بن صَغِيرِ القَيْسَرَانِيّ، وبدمشق على تاج الدين الكندي^(١).

٤/١: مؤلفاته

لم يكن ابن يعيش غزير الإنتاج، كثير التأليف، ولعل سبب ذلك انشغاله بالتعليم، وبناء الإنسان أكثر من انشغاله بالتأليف والمؤلفات، وقد كان هذا دَيْدَنَ كثير من العلماء الذين شغلوا بالتعليم عن التأليف، بل إن شرحه للمفصل يعدل أسفاراً، وعلى أي حال، فإن ما وصل إلينا من مؤلفات ابن يعيش ينحصر في الأسفار التالية:

- (١) شرح المفصل.
- (٢) شرح التصريف الملوكي.
- (٣) أجوبة على مسائل نحوية لأبي نصر الدمشقي.
- (٤) تفسير المنتهى من بيان إعراب القرآن.
- (٥) كتاب في القراءات^(٢).

٥/١: أقوال العلماء فيه

كل من ترجم له، أثنى على علمه وفضله، قَالَ عَنْهُ القِفْطِيّ - وقد كان معاصراً له-: لَوْ أَنْصَفْتُهُ، مَا أَجْرَيْتُهُ فِي حَلَبَةِ السُّحَاةِ، وَلَوْلَا أَنَّ النَّحْوَ قَنْطَرَةُ الْأَدَابِ، لَنَزَّهْتُهُ عَنْ مُشَارَكَةِ مَنْ قَصَدَهُ وَنَحَاهُ، فَإِنِّي إِنِّ وَصَفْتُهُ بِالنَّحْوِ، فَهُوَ أَدِيبٌ، أَوْ بِالْبَلَاغَةِ، فَهُوَ خَطِيبٌ، أَوْ بِالْعَدَالَةِ، فَهُوَ أَبُو ذَرَّهَا، أَوْ بِالْمَعَانِي، فَهُوَ مَكْنُونُ ذُرَّهَا، أَوْ بِجَمِيعِ الْفَضَائِلِ وَجَمْعِهَا، فَهُوَ

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) ذكرت هذه المؤلفات الأربعة الأولى في: تاريخ الأدب العربي ج٥ ص٢٧٥. أما السفر الأخير «كتاب في القراءات»، فقد ذكره عمر رضا كحالة في كتابه: معجم المؤلفين ج١٣ ص٢٦٥، تأليف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى - بيروت.

حَالِبٌ دَرَّهَا.^(١)

وَقَالَ مُعَاوِرُهُ - كَذَلِكَ - ابْنُ خَلَّكَانَ: «وَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَى حَلَبٍ لِأَجْلِ الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ الشَّرِيفِ، وَهِيَ إِذْ ذَٰلِكَ أُمُّ الْبِلَادِ، مَشْهُونَةٌ بِالْعُلَمَاءِ وَالْمُسْتَعِيلِينَ، وَكَانَ الشَّيْخُ مُوَفَّقِي الدِّينِ شَيْخَ الْجَمَاعَةِ فِي الْأَدَبِ، لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مِثْلُهُ، فَتَرَعْتُ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَيْهِ، وَابْتَدَأْتُ بِكِتَابِ (الَلَّمْعِ) لِابْنِ جَنِّي، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِ مُعْظَمَهُ».^(٢)

وَقَالَ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ: «وَكَانَ مَاهِرًا فِي النَّحْوِ وَالتَّصْنِيفِ، قَدِيمَ دِمَشْقٍ، وَجَالَسَ الْكِنْدِيِّ، وَتَصَدَّرَ بِحَلَبٍ لِلِقَاءِ زَمَانًا، وَطَالَ عُمُرُهُ، وَشَاعَ ذِكْرُهُ، وَغَالَبَ فَضْلًا حَلَبَ تَلَامِيذُهُ».^(٣)

٦/١: وفاته

لقد أمضى العلامة ابن يعيش حياته في خدمة العلم وطلابه، وكان له أثر بالغ في حلب، فقد ذاع صيته فيها، ولمع نجمه، ولا خلاف في أنه كان فيها شيخ أهل الأدب، يقصده طلاب العلم من كل حذب إلى أن لَبَّى نداء ربه سنة ٦٤٣ هـ رحمه الله رحمة واسعة، وجزاءه عن العربية وأهلها خير الجزاء.^(٤)

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة ج٤ ص٤٥، تأليف: علي بن يوسف القفطبي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر العربي- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢ م.

(٢) وفيات الأعيان ج٧ ص٤٧.

(٣) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥١، تأليف: عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب المصرية- لبنان، صيدا.

(٤) بغية الوعاة ج٢ ص٣٥٢.

السائل (ابن الشيرازي)

١/٢: اسمه ولقبه ونسبه^(١)

هو مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ بُنْدَارِ بْنِ مَيْمِلٍ، القاضي شمس الدين أبو نصر الدمشقي، المعروف بابن الشيرازي، من كبار علماء دمشق وفقهائها، كان مَوْلِدُهُ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سنة ٥٤٩هـ.^(٢)

٢/٢: رَحَلَاتُهُ

تشير كتب التراجم إلى أن ابن الشيرازي قد طاف في بعض البلدان طلباً للعلم، وسعيًا وراء تحصيله، فقد رَحَلَ من دمشق إلى حلب، وَثَمَّةَ سَمِعَ من قاضي حلب ابن شدَّادٍ، كما تشير كتب التراجم إلى أَنَّ ابن الشيرازي قصد مصر ونهل من معين علمائها،

(١) ورد في مطلع المخطوطة أن السائل هو (أبو نصر الدمشقي)، ولم يُفَصِّحْ في المخطوطة عن أبي نصر هذا، ومن خلال البحث والدراسة، وجدت أن كنية (أبي نصر) كانت تطلق في دمشق على عالين عاصرا ابن يعيش، أحدهما: هو العلامة ابن عساكر. والثاني: ابن الشيرازي الذي رجحت كونه هو السائل، والذي دفعني إلى ترجيح كون السائل هو ابن الشيرازي لا ابن عساكر، أن ابن عساكر ولد سنة ٤٩٩هـ، وكانت وفاته سنة ٥٧١هـ، وابن يعيش ولد سنة ٥٥٣هـ، وكانت وفاته سنة ٦٤٣هـ، فحين وفاة ابن عساكر كانت ابن يعيش في الثامنة عشرة من عمره، ومستبعد أن يسأل العلامة ابن عساكر وهو ابن سبعين عامًا -افترض أن الأسئلة كانت في آخر حياته- ابن يعيش وهو في الثامنة عشرة من عمره، وابن يعيش لم يلمع نجمه إلا في آخر حياته، وأما ابن الشيرازي، فقد كانت ولادته سنة ٥٤٩هـ، ووفاته سنة ٦٣٥هـ، وكونه هو السائل أقرب عندي لكونهما متقاربين في العمر. والله أعلم.

(٢) طبقات الشافعية ج٢ ص٨٩، تأليف: أبي بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شُهْبَةَ، تعليق: الحافظ عبدالمعطي خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السَّادِسَةُ عَشْرَةَ.

وفيها أخذ من العَلَمِ الصَّابُونِي، وابنِ قُمَيْرَةَ.^(١)

٣/٢: أساتذته

تذكر الكتب والتراجم التي وقفت عند حياة أبي نصر الدمشقي أنه أخذ الفقه عن القطب التَّيْسَابُورِيَّ، وابنِ أَبِي عَصْرُونَ، وأجاز له أبو الوقت السَّجْزِيَّ، ونصر بن سِيَّار الهَرَوِيَّ، وسمع من أبي يَعْلَى الحُبُونِيَّ، والصَّائِنِ هبة الله بن عساكر، وأخيه الحافظ أبي القاسم، كما سمع من جده القاضي أبي نصر، وفي مصر سمع من العَلَمِ بن الصَّابُونِي، وابن قُمَيْرَةَ، وغيرهم.^(٢)

٤/٢: مؤلفاته

لم أقف على كتب تنسب إلى العلامة أبي نصر الدمشقي في ما وقفت عليه من كتب التراجم، ويبدو أنه نذر نفسه للتعليم، فلم يترك لنا أثرًا علميًا يفصح لنا عن مذهبه وآرائه، وقد كان هذا مسلك كثير من أهل العلم الذين أحجموا عن الكتابة والتأليف، وانشغلوا بالدرس والتعليم.

٥/٢: أقوال العلماء فيه

لقد اتفقت كلمة المترجمين لأبي نصر الدمشقي على أنه علامة زمانه، وسابق أوانه، ذو العلم الكثير، والفقه الغزير، فقد ذكره تاج الدين السبكي، فقال: «وَكَانَ مَوْضُوعًا بِالرَّئَاسَةِ

(١) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ج٢ ص ٨٩، ٩٠، وطبقات الشافعية ج٨ ص ١٠٦، تأليف: تاج الدين السبكي، تح: د. عبد الفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية-مصر. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١١، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.

(٢) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة ج٢ ص ٨٩، ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج٨ ص ١٠٦. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١١.

وَالثُّبُلِ وَنَقَازِ الْأَحْكَامِ وَعَدَمِ الْمُحَابَاةِ»^(١) وقد قال عنه ابن كثير: «وكان ساكنًا وقورًا مَلِيحَ الشَّكْلِ يصرف عامة أوقاته في نشر العلم... وكان عادلاً في حكمه منصفًا»^(٢) وقال عنه تَقِيُّ الدين ابن شُهَبَةَ: «وَكَانَ فَقِيهًا فَاضِلًا خَيْرًا دِينًا مُنْصِفًا، عَلَيْهِ سَكِينَةٌ وَوَقَارٌ، حَسَنَ الشَّكْلِ يصرف أكثر أوقاته في نَشْرِ الْعِلْمِ»^(٣)

٦/٢: وفاته

قضى العلامة أبو نصر الدمشقي حياته في التعلم والتعليم، فهاجر في طلبه، وبذل كل وقته لنشره، وظل على ما بدأ به إلى أن فاضت روحه إلى بارئها في المِرَّةِ عامَ ٦٣٥هـ^(٤) وقد أجمعت كتب التراجم على تاريخ وفاته السابق، فرحمه الله رحمة واسعة، وأسكنه فسيح جنانه.

-٣-

الأجوبة

١/٣: توثيق العنوان، ونسبته إلى المؤلف

بالنسبة لما يتعلق بالعنوان وتوثيق نسبته إلى ابن يعيش، فلا إشكال في ذلك، فقد ذكرت الكتب التي تعنى بالمخطوطات وأصحابها أن هذه المخطوطة تندرج تحت عنوان «أجوبة على مسائل نحوية» وهذا ما أثبتته كارل بروكلمان في كتابه «تاريخ الأدب

(١) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ج٨ ص ١٠٦.

(٢) طبقات الشافعية ص ٨٤٢، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء-مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

(٣) طبقات الشافعية لابن شُهَبَةَ ج٢ ص ٨٩.

(٤) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهَبَةَ ج٢ ص ٩٠، وطبقات الشافعية للسبكي ج٨ ص ١٠٧. وشذرات الذهب في أخبار من ذهب ج٨ ص ١١٢.

العربي^(١)، وقد جاء في مطلع المخطوط ما يفيد نسبة هذه المخطوطة إلى ابن يعيش من دون شك، أو شبهة، فقد جاء في مطلع المخطوطة: «قَالَ الْإِمَامُ الْخَافِظُ أَبُو الْبَقَاءِ يَعْيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعْيشَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذِهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمَشْقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالِمِ الْخَافِظِ أَبِي نَصْرِ الدَّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأُمْلِيتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ». ويبدو أن هذا من كلام النساخ، وهذه المخطوطة - كذلك - مقيدة باسم «أجوبة على مسائل نحوية» في المكتبة السلিমانيّة بإسطنبول.

٢/٣: قيمة المخطوطة العلميّة

احتوت المخطوطة مسائل نحويّة وصرفيّة قيّمة، وقد أوّل المؤلف هذه المسائل أهميّة كبرى، فأجابها إجابة وافية شافية، وذكر ما يتعلق بكل إجابة من استفسارات وأجابها، فلم يترك لمتسائل تساؤلاً إلا وقد أماط اللثام عنه، وهذه المسائل هي:

- (١) الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: كَوْنُهُ قَائِمًا، بِمَاذَا انْتَصَبَ قَائِمًا؟
- (٢) الْقَوْلُ فِي عَدَمِ مُطَابَقَةِ الْخَبَرِ لِلْمُبْتَدَأِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَصْحَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا»^(٢)
- (٣) الْقَوْلُ فِي تَصْغِيرِ (عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرِ).
- (٤) الْقَوْلُ فِي مِيمِ (أَنْتُمْ)، وَلَائِي شَيْءٌ جِيءَ بِهَا؟
- (٥) الْقَوْلُ فِي عِلَّةِ جَوَازِ حَذْفِ فَاعِلِ الْمَصْدَرِ دُونَ الْفِعْلِ.
- (٦) الْإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ (قَائِمٍ) فِي قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.
- (٧) الْقَوْلُ فِي: (يَا زَيْدُونَ) بَيْنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ.

(١) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ٢٧، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبد التواب، دار النشر: دار المعارف - مصر، الطبعة: الثالثة.
(٢) الفرقان من الآية (٢٤).

- ٨) الْقَوْلُ فِي قَوْلِهِمْ: (قِيلَ: إِنَّ زَيْدًا)، هَلِ الْجُمْلَةُ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْفَاعِلِ؟
 ٩) عِلَّةُ الْإِضْمَارِ فِي (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ الْمُخَفَّفَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ.
 ١٠) الْقَوْلُ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ (إِنْ) التَّائِيَةِ عَمَلِ (مَا) عَلَى اللَّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ.
 ١١) الْقَوْلُ فِي الْإِخْتِبَارِ بِالَّذِي، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ عَنِ التَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنْ (زَيْدٍ) وَعَنِ (الرَّجُلِ) مِنْ قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ.
 ١٢) الْقَوْلُ فِي صِحَّةِ قَوْلِهِمْ: أَخْرَجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ النَّحْوُ.
 ١٣) الْقَوْلُ فِي وَزْنِ (لَيْسَ) وَعِلَّةُ إِخْتِصَاصِهَا بِالْمَاضِي.

فكما نلاحظ أن هذه المسائل في عمق النحو، وفيها قدر كبير من المعلومات الدقيقة ذات الصلة بعلمي النحو والصرف، ولا تخلو مسألة من هذه المسائل من رأي جديد، أو فكر سديد، فابن يعيش قد أوتي قلماً ذا قدرة بيانية خارقة، ويبدو ذلك جلياً في مناقشته للآراء وعرضها في هذه المسائل.

٣/٣: مَصَادِرُهُ

تنوعت مصادر المؤلف وتعددت، ويمكننا من خلال النظر في هذه المخطوطة أن نجعل هذه المصادر في ثلاثة أقسام، وهي:

الأول: القرآن الكريم، فقد كان ابن يعيش في رسالته هذه حريصاً على ربط المسائل النحوية -قدر استطاعته- بالذكر الحكيم، كما في المسألة الخامسة حيث حديثه عن علة جواز حذف فاعل المصدر دون الفعل، وقد ذكر قوله تعالى: ﴿أَوْ إِنْ أَنْظَعْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي

مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ^(١). ولدى حديثه عن (إن) المخففة ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢) وفي المسألة العاشرة حيث حديثه عن علة إعمال (ما) النافية دون (إن) ذكر قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾^(٣)

الثاني: العلماء، نلاحظ أن ابن يعيش نقل في رسالته هذه عن ثلة من العلماء، وفي مطلع هؤلاء العلماء سيبويه، فقد نقل عنه في المسألة العاشرة حيث حديثه عن النصب بفعل القول (قال)، فقال: قَالَ سِيبَوَيْهٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «وَإِنَّمَا تَحْكِي^(٤) بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا»^(٥) وقد نقل عن المبرد، وابن السراج.

الثالث: كلام العرب شعرًا ونثرًا، دلل ابن يعيش على ما يقرره من أحكام نحوية بكلام العرب شعره ونثره، كما في المسألة السابعة حيث حديثه عن بناء المنادى، كقولِه: «نَحْوُ قَوْلِهِ:

*** وَيَلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(٦).....

(١) البلد، الآيتان (١٤- ١٥). جاء في شرح المفصل لابن يعيش: «اسْمُ الْقَاعِلِ لَا يَفْعَلُ حَتَّى يَغْتَعِدَ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ، وَالْمَصْدَرُ يَفْعَلُ مُغْتَعِدًا، وَغَيْرُ مُغْتَعِدٍ. فِيمَا جَاءَ مُعْمَلًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُتَوَاتِرًا قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَوْ إِطْعَمْتُمْ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ ۝ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ» فـ(يَتِيمًا) مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (إِطْعَمْتُمْ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامٌ هُوَ، فَيَكُونُ الْقَاعِلُ مُقَدَّرًا مُخَذَّوفاً، فَإِنْ صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْقَاعِلُ مُسْتَتِرًا، نَحْوُ: (أَوْ أَنْ أُطْعِمَ يَتِيمًا)». شرح المفصل لابن يعيش ج٤ ص٧٦، ٧٥، تأليف: يعيش بن علي الموصل، تقديم: د. إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(٢) الطارق من الآية (٤).

(٣) يس من الآية (٢٩)

(٤) عبارة المخطوطة: يُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٥) الكتاب ج١ ص١٢٢.

(٦) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَاوِيَهَا ***.....

يُنْظَرُ: ديوان الأعشى ص٥٧، والكتاب ج١، ص٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٣١٩.

وأما النثر، فقد ذكر ثلثة من أمثال العرب لدى حديثه عن أَنَّ (أفعل) التفضيل لا يأتي من المفعول، وشذ عن ذلك بعض الألفاظ، فقال: نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ التَّحْيِينِ)^(١)، وَ(أَزْهَى مِنْ دِيكِ)^(٢).

٤/٣: منهج المؤلف

سلك المؤلف - رحمه الله - منهجاً يقوم على عرض السؤال في مستهل المسألة، ومن ثم يشرع في الإجابة عنه، وقد كان هذا نهجاً في المسائل كلها، وقد كانت إجابته تشرع بقوله: (الجواب)، وقد كانت أجوبته متقاربة في الطول والقصر، فلم يكن يستسهب بشكل مبالغ فيه، بيد أن هناك بعض الإجابات كانت أطول من غيرها لإقتضاء المقام مزيد بيان، كما في المسألة التاسعة لدى حديثه عن (إِنْ) و (أَنَّ) المخففتين من الثقيلة، فقد كان نفسه في هذه المسألة أطول من غيرها.

ويبدو في منهجه بشكل واضح منهج التشبيه والتنظير، وهو أنه يذكر أشباه ما يدور حديثه حوله ونظائره، ويظهر ذلك واضحاً في المسألة الثالثة لدى حديثه عن علة عدم جواز تصغير (عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرَ، وَكُلِّ)، فقال: أَمَّا (عِنْدَ)، فَلَا تُصَغَّرُ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا؛ وَلِأَنَّ الْعَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ التَّقْرِيبِ، كَ (تُحْيَتُ، وَفَوَيْقَ) إِذَا أُريدَ الْقُرْبُ، وَ (عِنْدَ) فِي غَايَةِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُ (مُسْكِينٍ) عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرُهُ، لَمْ يَحْتَجْ إِلَى تَصْغِيرٍ مَعَ

-
- (١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أَنَّ امرأةً من بني ثُمَمِ الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خَوَات بَنُ جُبَيْرِ الأنصاري يبتاع منها سَمْنًا، فلم يَرَ عندها أحدًا، وسأومها فحلَّت بخيًّا، فنظر إليه، ثُمَّ قال: أَمْسِكِيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حُلْ خِيًّا آخَرَ، ففعل، فنظر إليه فقال: أُريدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسِكِيه، ففعلت، فلما شَغَلَ يَدَيْهَا، سَأَوَهَا، فَلَمْ تُقَدِّرْ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وهرب. ينظر: مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٦، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميداني، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار المعرفة - بيروت، لبنان.
- (٢) ينظر المثل في: المستقصى في أمثال العرب ج ١ ص ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

أَنَّ التَّصْغِيرَ وَصُفٌّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَجُلٌ، فَمَعْنَاهُ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسُوعُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ).

وقد كان يختم أجوبته -أحياناً- بقوله: (فَاعْرِفْهُ) كما في ختام المسألة الثامنة، والمسألة السادسة، والمسألة التاسعة، والمسألة الثالثة عشرة.

-٤-

التحقيق

١/٤: منهجه

تقتضي طبيعة أي نص يراد تحقيقه القيام ببعض الأمور لإخراج النص المحقق على أكمل وجه، وعلى شكل أقرب ما يكون إلى مراد المؤلف، ويمكن أن أفدلك ما قمت به بالخطوات التالية:

- (١) آثرت ضبط النص كله ضبطاً صحيحاً وفق القواعد النحوية والصرفية؛ لأنه نص قديم، وغالباً ما يلبس على القارئ ضبطه ضبطاً صحيحاً.
- (٢) وثقت الآيات القرآنية فنسبتها إلى سورها، وأشارت إلى أرقامها.
- (٣) خرجت الشواهد الشعرية، فنسبتها إلى قائلها، وإلى أبجرها، ثم ضبطها ضبطاً صحيحاً وفق قواعد اللغة، ثم ذكرت موطن الشاهد الشعري في أمهات الكتب.
- (٤) قمت بتخريج أمثال العرب، فنسبتها إلى قائلها إن كان معروفاً، ثم ذكرت موردها ومضربها، ثم ذكرت مواطن هذه الشواهد في مظانها.
- (٥) علقت على بعض المسائل، فذكرت في الحاشية توضيحات، أو استدراقات لِمَا أراه تنميّاً لِمَا في صُلْبِ الرسالة.
- (٦) ترجمت للأعلام الواردة في صلب المخطوطة ترجمة موجزة، ثم أحلت إلى مصادر الترجمة.

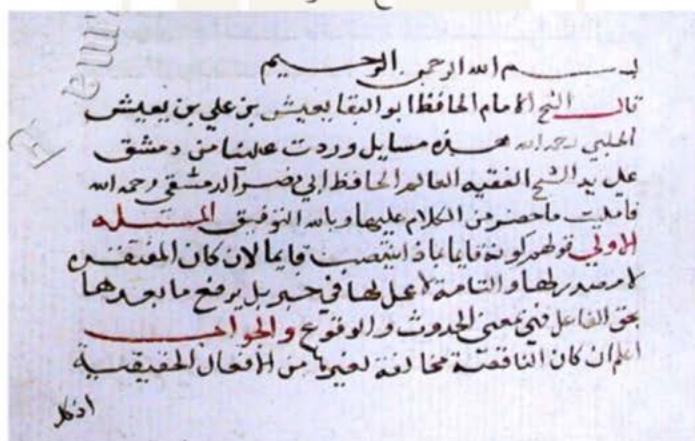
(٧) وثقت الآراء المنسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم، ومن ثم الإشارة إلى أرقام المجلدات والصفحات.

٢/٤: وَصُفُّ نُسخه

للنص المحقق الذي بين أيدينا ثلاث نسخ:

الأولى: في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم (٣٩/٣٤) وهي النسخة الأساسية التي اعتمدت عليها؛ لكونها واضحة، وليست مصورة عن أصل، وهي تتكون من اثنتي عشرة صفحة ونصف، وفي كل صفحة واحد وعشرون سطرًا، وكل سطر يحوي ما يقارب عشر كلمات، وكل صفحة في هامشها أول كلمة في مطلع الصفحة التالية.

مطلع المخطوطة



والتي لا يخلو من أن يكون فعل بفتح العين أو فعل بكسر العين أو فعل
بضم العين وليس في الأفعال فعل ساكن العين فاما قولنا
فان الغنة بضم الجيم كصبح يارك فاما اصله فمحجر وانما خفف
على حد قولهم كبت وكبف واما قولنا وما كل ساع ولو
سلف صفة فاصله سلف بفتح اللام لكنه اسكن ضرورية فالاسكن
في الكسوة لغة وفي المفتوحة ضرورية واذا كان كذلك فلا يجوز
ان يكون ليس فعل بالفتح اذ لو كان كذلك لبقى على حاله او انقلب
العا لان المفتوح لا يجوز ان يكتبه بفتح الا ترى انهم لا يقولون
في نحو قلتم قلتم كما قالوا في كبت كبت ويكون فعل ايضا لان ذلك
لهيات ما عينه او لامه بالما يلزم من انقلاب اليه في المضارع واذا
اذا كان كذلك بقي ان يكون على زنه فعل بكسر العين على حد صيد
البعير والقياس ان يقلب ياء الفتح لثوب الفتح ما قبله على حدة
هاتين فبقا لا يحسن لكنه قد عوانيه عدم التصرف لشبهه بالحرف الثاني
وهو ما قبل التثنية ما ليس له في الاصل وهو النفي فجاء له كبت
ولربيات منه مضارع ومعناه بقي ما في الخالب كما ان ما كبت
واما خصوص هذا المعنى لفظ الماضي دون المضارع لانه لما ارادوا
منع تصرفه للعلة المذكورة فصرفوه على لفظ الماضي ولما كانوا
يلفظ المضارع لان ذلك من دلائل التصرف فنكسوا عنه ونظموه
فعل التمجيع وعسى وغيره لما يرد فيه التصرف وتصروا على لفظ الماضي
فأعرفوه ولم يبق في العلم تمّت وسد الجرح اللهم اباطنا

العين

هذا هو الأصل
وقد نقلت من نسخة
مكتبة المصنف

الثانية: وهذه النسخة كانت في مكتبة المسجد النبوي في المدينة المنورة، وقد حاولت الوصول إليها كي تكون نسخة ثانية مع نسختي المعتمدة نسخة المكتبة السليمانية، وقد تكفل أخ كريم بإحضارها لي من المدينة المنورة، فكان ذلك، ولكن تبين لي بعد ذلك أنها نسخة مصورة من الأصل الموجود في المكتبة السليمانية، ولكنها نسخة رديئة معظم كلماتها مطموسة، فلم أفد منها كثيراً.

او كما فعلوا على الحديث الذي اخذ منه ولى من روى ذلك
الحديث ولذا لم يذكروا بالمصدر فيقولون يروى عن
وقد خالفوا في هذا المعنى كما كان ذلك على
مصدر من الحديث وصار الخبر بعد متنبها على اختراجه من الحديث
وان كان كانت ناقصة ولزم خبرها ولم يسمع حذفه مع الله
امر من كل واحد منها يستخرج الحذف كونه مفعولا والمفعول يجوز
حذفه عن محله وسقطه من اللفظ والآخر كونه خبرا للمبتدأ في
وحذف المبتدأ يجوز سقوطه ايضا اذا كان في اللفظ ما يدل
عليه مع ذلك لا يجوز سقوطه مع كان لانه قد صار عوضا عن الخبر
ولا جلي ان كان لا يغير الحديث لا يجوز ان يتركه بالمصدر ولا يقال
كان زيدا كما ذكرنا فيقال تمام زيد قايما لان التأكيد في ما
انما اللفظ الاول فاذا لم يغير اللفظ حذفتا ليدفع تأكيد حذفه
فاما قوله وكونه قايما ونحو ذلك فاما هو كلام نحو قوله
دون لفظه وذلك ان المصدر يغير بان والفعل فكان التغير
وان كان قايما فاقصا بالمصدر ههنا باعتبار الفعل المصدر
لا باعتبار المصدر المفعول به فاعرفه مستند التشابه
قال قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا اصحاب الجنة
رفع بالاستدراك والخبر فيه خبر يعود الى المبتدأ لولا جمع الخبر
بجمع الخبر عنه لان من سرادة ههنا والتقدير اصحاب الجنة
يومئذ خير مستقرا من غيرهم والاع حذفه لان العلم به
حذفه اذا وقعت في الخبر نحو قوله تعالى انه اكبر ولا يحسب

الثالثة: وأما النسخة الثالثة، فقد أشار إليها بروكلمان في كتابه (تاريخ الأدب العربي) وذكر أنها موجودة في المتحف البريطاني ثان (١٢٠٣) رقم (٩) (٩) ولم أتمكن من الوصول إلى هذه النسخة المسروقة بغير حق شأنها شأن آلاف نفائس المخطوطات التي سرقت إبان فترة الاحتلال البريطاني للوطن العربي.

[التَّصَّحُّقًا]

قَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْبَقَاءِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- هَذِهِ مَسَائِلُ وَرَدَتْ عَلَيْنَا مِنْ دِمَشْقَ عَلَى يَدِ الشَّيْخِ الْفَقِيهِ الْعَالِمِ الْحَافِظِ أَبِي نَصْرِ الدَّمَشْقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فَأَمَلَيْتُ مَا حَضَرَنِي مِنَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى

قَوْلُهُمْ: كَوْنُهُ قَائِمًا، بِمَاذَا انْتَصَبَ قَائِمًا؟ لِأَنَّ (كَانَ) الْمُفْتَقِرَةَ لَا مَصْدَرَ لَهَا، وَالتَّامَّةَ لَا عَمَلَ لَهَا فِي خَبَرٍ، بَلْ يُرْفَعُ مَا بَعْدَهَا بِحَقِّ الْفَاعِلِ، فَهِيَ بِمَعْنَى الْخُدُوثِ وَالْوُقُوعِ، وَالْجَوَابُ: اَعْلَمُ أَنَّ (كَانَ) التَّاقِصَةَ مُخَالِفَةً لِغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْحَقِيقِيَّةِ، إِذْ كُلُّ فِعْلٍ دَالٌّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي أُخِذَ مِنْهُ^(١) وَعَلَى زَمَنِ ذَلِكَ الْحَدَثِ؛ وَلِذَلِكَ تُؤَكِّدُهُ بِالْمَصْدَرِ، فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ضَرْبًا، وَقَعَدَ خَالِدٌ قُعُودًا، وَهَذَا الْفِعْلُ -أَعْنِي كَانَ- إِذَا كَانَ دَالًّا عَلَى الزَّمَانِ مُجَرَّدًا مِنَ الْحَدَثِ مُغْنِيًا عَمَّا اخْتَزَلَ مِنْهُ مِنَ الْحَدَثِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ نَاقِصَةً، وَلَزِمَ

(١) تُشِيرُ هَذِهِ الْعِبَارَةُ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ يَعِيشٍ فِي أَصْلِ الْمَشْتَقَّاتِ، فَهُوَ يَرَى أَنَّ الْأَفْعَالَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَدَثِ، أَيْ: الْمَصْدَرِ.

خَبَرُهَا، وَلَمْ يُسْمَعْ حَدْفُهُ^(١) مَعَ أَنَّ فِيهِ أَمْرَيْنِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُسَوِّغُ الْحَدْفَ: كَوْنُهُ مَفْعُولًا
وَالْمَفْعُولُ يَجُوزُ حَدْفُهُ وَسُقُوطُهُ مِنَ اللَّفْظِ، وَالْآخَرُ: كَوْنُهُ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ فِي الْأَصْلِ، وَخَبَرُ
الْمُبْتَدَأِ يَجُوزُ سُقُوطُهُ أَيْضًا، إِذَا كَانَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ سُقُوطُهُ مَعَ
كَانَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ عَوَضًا مِنَ الْحَدَثِ، وَلِأَجْلِ أَنَّ (كَانَ) لَا يُفِيدُ الْحَدَثَ، لَا يَجُوزُ أَنْ يُؤَكِّدَ
بِالْمَصْدَرِ، فَلَا يُقَالُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا، كَمَا يُقَالُ: قَامَ زَيْدٌ قِيَامًا؛ لِأَنَّ التَّأَكِيدَ تَمَكِينُ
مَا أَقَادَهُ اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، فَإِذَا لَمْ يُفِيدِ اللَّفْظُ حَدَثًا، لَا يَصِحُّ تَأَكِيدُهُ بِحَدَثٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ:
وَكَوْنُهُ قَائِمًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا هُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى مَعْنَاهُ دُونَ لَفْظِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ
يُقَدَّرُ بِأَنَّ وَالْفِعْلَ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: وَأَنْ كَانَ قَائِمًا، فَانْتِصَابُ الْمَصْدَرِ هَاهُنَا بِإِغْتِبَارِ الْفِعْلِ
الْمُقَدَّرِ، لَا بِإِغْتِبَارِ الْمَصْدَرِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَأَعْرِفُهُ.

(١) مسألة حذف خبر (كان) مما اختلف فيه النحاة، والجمهور على عدم جوازه لا اختصارًا، أي:
بدليل، ولا اقتصارًا، أي: دون دليل على المحذوف، ولمزيد من الآراء، ينظر: الخصائص ج٢ ص٣٧٧،
تأليف: ابن جني، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة. التذييل والتكميل في
شرح كتاب التسهيل ج٤ ص٢٠٨، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار النشر:
دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٣ ص١١٥٢، تأليف:
محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-
مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ. ولا أرى بأسًا في حذف خبر (كان) إن دلَّ عليه دليل، فحذف
ما يعلم جائز، وهذا ما يراه الأخفش، وابن جني، وابن الشجري، بدليل أَنَّ العرب قالوا: «قَامَ
الْقَوْمُ إِلَّا أَنْ يَكُونُ زَيْدٌ، وَمَا جَاءَ فِي أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونُ زَيْدٌ، تَرَقَّعَ زَيْدًا عَلَى أَنَّ (يَكُونُ) تَامَةٌ،
وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَأَجَازَةُ الْأَخْفَشِ، وَأَجَازَ أَنْ تَكُونُ نَاقِصَةً عَلَى حَدْفِ خَبَرِ (يَكُونُ)». ينظر:
ارتشاف الضرب من لسان العرب ج٣ ص١٥٤، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان
محمد، مراجعة: رمضان عبدالنواب، دار النشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ

قَالَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾^(١) أَصْحَابُ الْجَنَّةِ رُفِعَ بِالإِبْتِدَاءِ، وَالْخَيْرُ (خَيْرٌ)^(٢)، وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمُبْتَدَأِ^(٣)، وَلَمْ تَجْمَعْ الْخَيْرَ مَجْمَعِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ (مِنْ) مُرَادَةٌ هُنَا^(٤)، وَالتَّقْدِيرُ: أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا مِنْ غَيْرِهِمْ، وَسَاعَ حَذْفُهَا لِمَقَامِ الْعِلْمِ بِهَا^(٥)، وَ(مِنْ) يَسُوعُ حَذْفُهَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْخَبَرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ أَكْبَرُ﴾^(٦)، وَلَا يَحْسُنُ الْحَذْفُ مَعَهَا إِذَا كَانَتْ صِفَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ

(١) الفرقان من الآية (٢٤).

(٢) قال السمين الحلبي في الذَّرِّ المَصُونِ: «قَوْلُهُ: ﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ﴾ فِي «أَفْعَل» هُنَا قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا عَلَى بَابِهَا مِنَ التَّفْضِيلِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مُسْتَقَرًّا مِنْ مُسْتَقَرِّ الْكَفَّارِ، وَأَحْسَنُ مَقِيلًا مِنْ مَقِيلِهِمْ، لَوْ فُرِضَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ، أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ خَيْرٌ فِي الْآخِرَةِ مِنْهُمْ فِي الدُّنْيَا. وَالْقَانِي: أَنَّ تَكُونَ لِمَجَرَّدِ الْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ مَفَاضِلَةٍ. الذَّرُّ المَصُونُ ج ٨ ص ٤٧٥، تَأْلِيْفُ: أَحْمَدُ بْنُ يُوْسُفَ، الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، تَح: د. أَحْمَدُ الْخَرَّاطُ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْقَلَمِ، دِمَشْقُ.

(٣) لَا يَدُ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ رَابِطٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ إِذَا كَانَ جُمْلَةً، وَلَا يَكُونُ الْخَبَرُ خُلُوعًا مِنْ هَذَا الرِّابِطِ إِلَّا فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، وَقَدْ يَكُونُ الرِّابِطُ ضَمِيرًا، كَقَوْلِهِمْ: مُحَمَّدٌ أَبُوهُ كَرِيمٌ، أَوْ اسْمٌ إِشَارَةٌ، كَقَوْلِكَ: التَّجَاحُ ذَلِكَ هَدَفُ الْمُتَفَوِّقِينَ، أَوْ إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ نَفْسِهِ كَقَوْلِكَ: التَّجَاحُ مَا التَّجَاحُ؟ أَوْ الْعُمُومُ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْخَبَرُ فِيهِ مِنَ الْعُمُومِ مَا يَشْمَلُ الْمُبْتَدَأَ وَغَيْرَهُ، كَقَوْلِكَ: الْمُسْلِمُ نَعَمَ الرَّجُلُ، هَذِهِ هِيَ أَهَمُّ الرِّوَابِطِ، وَثَمَّةٌ غَيْرُهَا، وَقَدْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الرِّابِطِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِكَ: نُظِّقِي اللَّهَ حَسْبِي، فَالِنُّظْقُ هُوَ قَوْلُكَ: اللَّهُ حَسْبِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ مَفْرَدًا، فَهُوَ يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا كَمَا فِي نَصِّنَا أَعْلَاهُ، أَوْ مَوْوَلًا بِمَشْتَقٍّ، كَقَوْلِكَ: الرَّجُلُ أَسَدٌ، أَيْ: شَجَاعٌ.

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ إِذَا كَانَ مُقْتَرِنًا بِ«مِنْ»، يُلْزَمُ الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكَيرَ.

(٥) حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ، بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا؟

(٦) فِي كِلْتَا نُسْخَتِي الْمَخْطُوتَةِ (أ) وَ (ب)، نَحْوُ قَوْلِهِ: تَعَالَى: ... وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ آيَةٌ مَكُونَةٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ (اللَّهُ) وَالْخَبَرِ (أَكْبَرُ) فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَلَكِنْ هُنَاكَ آيَاتٌ مُتَعَدِّدَةٌ وَرَدَ فِيهَا لَفْظُ الْجَلَالَةِ (اللَّهُ) مُضَافًا إِلَيْهِ مَسْبُوقًا بِمُبْتَدَأٍ، ثُمَّ جَاءَ الْخَبَرُ (أَكْبَرُ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ التَّوْبَةُ مِنَ الْآيَةِ (٧٢) ﴿وَلَذِكْرِ اللَّهِ أَكْبَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ الْعَنْكَبُوتُ مِنَ الْآيَةِ (٤٥).

تُذَكِّرُ لِلْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ، فَهُوَ بِالْإِسْهَابِ وَالْإِكْثَارِ أَجْدَرُ مِنْهُ بِالْحَذْفِ، وَ(أَفْعَلُ) إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِ(مِنْ)، كَانَتْ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ^(١)، وَيَبْعُدُ مِنْ شَبِّهِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَلَا يُثْنَى، وَلَا يُجْمَعُ، وَلَا يُؤَنَّثُ بَلْ يَكُونُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، وَ(الزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنَ خَالِدٍ)، وَ(الزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ جَعْفَرٍ)، فَالْمُرَادُ: أَنَّهُ يَفْضَلُهُمْ، وَيَزِيدُ فَضْلَهُ عَلَيْهِمْ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يُجْمَعُ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَوَّلَى فِي الْمَعْنَى، فَأَمَّا قَوْلُ السَّائِلِ: إِنَّ الْخَيْرَ هُنَا لَيْسَ الْأَوَّلُ، غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ هُوَ الْأَوَّلُ غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُجْمَعُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَ(مُسْتَقَرًّا) هُنَا نَصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالْفِعْلُ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا نُقِلَ إِلَى الْأَوَّلِ حَتَّى صَارَ الْفِعْلُ لَهُ فِي اللَّفْظِ، كَمَا يُقَالُ: (طَبْتُ نَفْسًا)، وَالْمُرَادُ: (طَابَتْ بِهِ نَفْسِي)، وَلَوْ أَصْفَتْ وَقُلْتَ: خَيْرٌ مُسْتَقَرٌّ، لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ خَيْرًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ حِينَئِذٍ، فَلَا يَكُونُ خَيْرًا إِلَّا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقَرٌّ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ دَوُو خَيْرٌ مُسْتَقَرٌّ، لَا بَدَّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلُ) لَا تُضَافُ إِلَّا إِلَى شَيْءٍ هُوَ بَعْضُهُ، وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ لَيْسُوا مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مُسْتَقَرٌّ فِي شَيْءٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ لَوْ قُلْتَ: (يُوسُفُ أَفْضَلُ عَبْدٍ)، كَانَ مِنَ الْعَبِيدِ، وَلَوْ نَصَبْتَ، قُلْتَ: (أَفْضَلُ عَبْدًا)، لَكَانَ عَبِيدُهُ يَفْضَلُونَ عَبِيدَ غَيْرِهِ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الْعَبِيدِ، فَأَمَّا الظَّرْفُ الَّذِي هُوَ يَوْمَئِذٍ، فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَيْرِ الَّذِي هُوَ (خَيْرٌ)، وَلَنْ يُقَدَّمَ عَلَيْهِ.

(١) لِهَذَا إِذَا كَانَ (أَفْعَلُ) مَقْرُونًا بِ(مِنْ)، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ (أَل)، كَقَوْلِكَ (أَفْضَلُ مِنْ)، فَلَا يُقَالُ: (أَفْضَلُ مِنْ... لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا تَصْحَبُ الْفِعْلَ وَمَا هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ).

المسألة الثالثة

عِنْدَ، وَسَوَى، وَغَيْرُ، وَكُلُّ، هَلْ يَجُوزُ تَصْغِيرُهُنَّ أَوْ لَا؟^(١) الْجَوَابُ: هَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَمْ يُسَمَعْ تَصْغِيرُهَا، وَالْقِيَاسُ يَأْبَاهُ، أَمَّا (عِنْدَ)، فَلَا تُصَغَّرُ، لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا؛ وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ التَّضْرِيبِ، كَر (تُحْيِتُ، وَفُوتِقَ) إِذَا أُرِيدَ الْقُرْبُ، وَ (عِنْدَ) فِي غَايَةِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُ (مِسْكِينٍ) عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مُصَغَّرُهُ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَصْغِيرٍ مَعَ أَنَّ التَّصْغِيرَ وَصَفٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رُجُلٌ، فَمَعْنَاهُ: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَسُوعُ تَصْغِيرُ (عِنْدَ)^(٢)، كَمَا لَا يَسُوعُ وَصْفُهَا، وَأَمَّا (غَيْرُ)، فَلَا تُصَغَّرُ بِخِلَافِ (مِثْلِ)، فَإِنَّهَا تُصَغَّرُ، فَتَقُولُ: مُثِيلٌ، وَلَا تَقُولُ: غَيْرُهُ، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمُمَاثَلَةَ قَدْ تَحْتَلِفُ بِأَنْ تَقِلَّ وَتَكْثُرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا أَكْثَرُ مُمَّاثَلَةٍ مِنْ هَذَا، وَهَذَا أَقَلُّ مُمَّاثَلَةٍ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَتْ (غَيْرُ) كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (غَيْرُ) اسْمٌ لِكُلِّ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَإِذَا قُلْتَ: غَيْرُكَ، فَكُلُّ مَنْ عَدَاكَ، فَهُوَ غَيْرُكَ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرُهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَصَ مِنْ مَعْنَى تَصْغِيرِ الثَّاقِصِ، وَأَمَّا (سَوَى)، فَكَغَيْرٍ، مَعَ مَا فِي (سَوَى) مِنْ عَدَمِ التَّمَكُّنِ وَامْتِنَاعِ وَصْفِهَا، وَأَمَّا (كُلُّ)، فَلَا أَرَى فِي تَصْغِيرِهَا فَائِدَةً، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ اسْمٍ لِجَمِيعِ أَجْزَاءِ الشَّيْءِ، فَهُوَ

(١) كلام ابن يعيش هنا وَفَّقَ كلامه في شرح المفصل، ويكاد يتطابق في كثير من المواطن، ودونك ما ذكره في شرح المفصل لتقف على ذلك: وَلَا يُحَقَّرُ (أَيْنَ)، وَلَا (مَتَى)... وَمِنْ ذَلِكَ (عِنْدَ)، فَإِنَّهَا لَا تُصَغَّرُ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهَا، وَلِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ تَصْغِيرِ الظَّرْفِ التَّضْرِيبِ كَر (تُحْيِتُ)، وَ (فُوتِقَ)، وَعِنْدَ فِي غَايَةِ الْقُرْبِ، فَلَمَّا دَلَّ لَفْظُهَا عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ الظَّرُوفُ مُصَغَّرَةٌ، لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى التَّصْغِيرِ فِيهَا... وَمِنْ ذَلِكَ (غَيْرُ)، وَ (سَوَى)، لَا يُصَغَّرَانِ بِخِلَافِ (مِثْلِ)، فَإِنَّكَ تُصَغِّرُهُ، فَتَقُولُ: هَذَا مُثِيلٌ هَذَا، وَلَا تَقُولُ: (غَيْرُهُ)، وَذَلِكَ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الْمُمَاثَلَةَ قَدْ تَحْتَلِفُ بِأَنْ تَقِلَّ وَتَكْثُرَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا أَكْثَرُ مُمَّاثَلَةٍ، وَهَذَا أَقَلُّ مُمَّاثَلَةٍ مِنْ هَذَا، وَلَيْسَتْ السُّعَايِرَةُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (غَيْرًا) اسْمٌ لِكُلِّ مَنْ لَمْ يَكُنِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي كَوْنِهِ غَيْرُهُ مَعْنَى يَكُونُ أَنْقَصَ مِنْ مَعْنَى، فَيُصَغَّرُ الثَّاقِصُ كَمَا كَانَ فِي الْمُمَاثَلَةِ كَذَلِكَ. وَأَمَّا (سَوَى)، فَالْعِلَّةُ وَاحِدَةٌ. شرح المفصل للزمخشري ج ٣ ص ٤٣٢.

(٢) ذَكَرَ النَّحَّاسُ أَنَّ (عِنْدَ) لَا تُصَغَّرُ، فَقَالَ: «وَلَا يَجُوزُ تَصْغِيرُ (أَمْسٍ) وَلَا (عَدٍ) وَلَا (عِنْدَ)؛ لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِي ذَلِكَ». ينظر: عمدة الكتاب ص ٢٦٤، تأليف: أبي جعفر النحاس، تح: بسام عبدالوهاب الجبالي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

لِلْعُومِ وَالْكَثْرَةِ، وَالتَّصْغِيرُ يَتَنَاقَى فِي هَذَا الْمَعْنَى، مَعَ أَنَّ الشَّيْءَ إِنَّمَا يَكُونُ صَغِيرًا حَقِيرًا بِالإِضَافَةِ إِلَى مَا لَهُ ذَلِكَ الْإِسْمُ، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى مَفْقُودٌ فِي (كُلِّ)، فَاعْرِفْهُ.

المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ

وَذَلِكَ أَنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ) ^(١) لَأَيِّ شَيْءٍ جِيءَ بِهَا؟ لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءَ بِالْأَلِفِ فِي الثَّانِيَةِ وَقَدْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوَزَةُ الْوَاحِدِ بِالْأَلِفِ. الْجَوَابُ: إِنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ) جِيءَ بِهَا لِمُجَاوَزَةِ الْوَاحِدِ، وَجِيءَ بِالْأَلِفِ فِي الثَّانِيَةِ وَالْوَاوِ فِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ، وَلَمْ يَكْتَفُوا بِدَلَالَةِ الْأَلِفِ وَحْدَهَا، وَالْوَاوِ وَحْدَهَا، فَيَقَالُ: (أَنْتَا)، وَ(أَنْتُو)، لِئَلَّا تَصِيرَ أَوَاخِرُ الْأَسْمَاءِ كَأَوَاخِرِ الْأَفْعَالِ، نَحْوُ: (ضَرَبَا، وَضَرَبُوا، وَاضْرِبَا، وَاضْرِبُوا)، فَزَادُوا الْيَمِيمَ، لِيَكُونَ زِيَادَةُ الْأَسْمَاءِ مُحَالِفَةً لَزِيَادَةِ الْأَفْعَالِ، وَخَصُّوا الْأَسْمَاءَ بِالزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ، وَالْأَفْعَالُ بِالزِّيَادَتَيْنِ لِخِفَةِ الْأَسْمَاءِ وَثِقَلِ الْأَفْعَالِ، وَقَدْ يُحَذِّفُونَ الْوَاوِ فِي صِغَةِ الْجَمْعِ تَخْفِيفًا، فَيَقُولُونَ: (أَنْتُمْ)، وَ(عَلَامُكُمْ) لِيَقْلَ الْوَاوِ مَعَ الْأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بِالثَّانِيَةِ، إِذْ لَوْ زِيدَتْ لِلثَّانِيَةِ، لَجِيءَ بِالْأَلِفِ الْبَتَّةَ ^(٢)، وَذَلِكَ لِخِفَةِ الْأَلِفِ لَمْ يُجْزَ حَذْفُهَا، بِخِلَافِ الْوَاوِ، فَإِنَّهُ لِيَقْلَهَا تُحَذَّفُ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ يَقُولُ فِي (عَضُد): (عَضُد) بِالْإِسْكَانِ، لَا يَقُولُ فِي (قَلَمٍ): قَلَمٍ لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ ^(٣)، وَهِيَ مِنَ الْأَلِفِ، وَالضَّمَّةُ مِنَ الْوَاوِ.

(١) ذكر ابن جني في سر الصناعة السر وراء الجمع بين الميم والألف في الثانية (أنتما)، والميم والواو في (أنتم)، فقال: «واعلم أَنَّ الْيَمِيمَ فِي (أَنْتُمْ)، وَ(أَنْتُمْ)، وَ(فُتُمْ)، وَ(فُتُمْ)، وَ(ضَرَبْتُمْكُمَا)، وَ(ضَرَبْتُمْكُمَا)، وَمَرَرْتُ لَهَا وَبِهِمُ، إِنَّمَا زِيدَتْ لِعَلَامَةِ تَجَاوُزِ الْوَاحِدِ، وَأَنَّ الْأَلِفَ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ الثَّانِيَةِ، وَالْوَاوِ بَعْدَهَا لِإِخْلَاصِ الْجَمْعِ». ينظر: سر صناعة الإعراب ج ٢ ص ١٠٥، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٤١هـ/٢٠٠٠م.

(٢) يجوز في همزة «البتة» القطع والوصل، والثاني هُوَ الْقِيَاسُ؛ لأنها همزة وصل. واشتقاق ذلك من البت، وهو القطع. ينظر: جامع الدروس العربية ج ٢ ص ٤٢، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

(٣) يشير إلى التفرع الذي يحصل في عين الفعل والاسم حين تكون مضمومة أو مكسورة، مع عدم جواز ذلك في العين المفتوحة لخفتها.

المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ

المَصْدَرُ الْمُعْمَلُ عَمَلٌ فِعْلُهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْفَاعِلِ مَعَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مَعَ الْفِعْلِ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؟ وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْفِعْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ إِذَا كَانَ خَبَرًا عَنْهُ، وَمُسْنَدًا إِلَيْهِ، وَبِهِ يَنْعَقِدُ الْكَلَامُ، فَحَذْفُ الْفَاعِلِ يُجِلُّ بِفَائِدَةِ الْإِسْنَادِ، وَإِذَا أُريدَ حَذْفُ الْفَاعِلِ، أُضْمِرَ فِي الْفِعْلِ، وَأَمَّا الْمَصْدَرُ، فَإِنَّ فَاعِلَهُ مِنْ تَتِمَّةِ الْإِسْمِ، وَتَوْضِيحَاتِهِ، وَلَا يَنْعَقِدُ مِنْهُ مَعَ الْمَصْدَرِ كَلَامٌ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا)، كَانَ الْمَصْدَرُ مَعَ مَا بَعْدَهُ مِنْ تَتِمَّةِ الْإِسْمِ بِمَنْزِلَةِ (ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرًا)، أَوْ انْعِقَادُ الْكَلَامِ إِنَّمَا كَانَ بِإِسْنَادِ الْإِعْجَابِ إِلَيْهِ لَا بِمُجَرَّدِ الْمَصْدَرِ مَعَ مَعْمُولِهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ وَتَعَلَّقَ بِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَمَّا كَانَ الْمَصْدَرُ اسْمًا غَيْرَ فِعْلٍ، وَلَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ عَلَى سَبِيلِ الصِّفَةِ، لَمْ يَجُزْ إِضْمَارُ الْفَاعِلِ فِيهِ، كَمَا لَمْ يَجُزْ الْإِضْمَارُ فِي سَائِرِ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، فَحِينَئِذٍ تَحْذِفُ جُزْأً وَتَنْوِي ثُبُوتَهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتَّبِعَا ذَا مَقَرَّةٍ﴾^(١)، وَالْمُرَادُ: أَنْتُمْ، فَحَذَفُوا الْفَاعِلَ مَعَ الْمَصْدَرِ، كَأَنَّهُمْ نَبَّهُوا بِذَلِكَ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْفَاعِلِ لِكُونِهِ اسْمًا صَرِيحًا، وَالْأَسْمَاءُ فِي الْأَصْلِ مُكْتَفِيَةٌ بِأَنْفُسِهَا مُسْتَغْنِيَةٌ عَنْ غَيْرِهَا، وَالْأَفْعَالُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ.

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

إِذَا قِيلَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، كَيْفَ الْإِخْبَارُ عَنْ زَيْدٍ بِ(الَّذِي) وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَعَنْ

(١) الْبَلَدِ، الْآيَتَانِ (١٤-١٥). جَاءَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عَيْشٍ: «اسْمُ الْفَاعِلِ لَا يَعْمَلُ حَتَّى يَعْتَمِدَ عَلَى كَلَامٍ قَبْلَهُ، وَالْمَصْدَرُ يَعْمَلُ مُعْتَمِدًا، وَغَيْرُ مُعْتَمِدٍ. فِيمَا جَاءَ مُعْمَلًا مِنَ الْمَصَادِرِ مُنَوَّنًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝ يَتَّبِعَا ذَا مَقَرَّةٍ﴾ فَ(يَتَّبِعَا) مُنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (إِطْعَمٌ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ إِطْعَامٌ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مُقَدَّرًا تَحْذُوفًا، فَإِنْ صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ، كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَتِرًا، نَحْوُ: (أَوْ أَنْ أُطْعِمَ يَتَّبِعَا)». شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ عَيْشٍ ج٤ ص٧٦، ٧٥.

(قَائِمٌ)^(١)، فَالْجَوَابُ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) بِقَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، قُلْتَ: الَّذِي كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ، أَتَيْتَ بِضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ مَوْضِعَ (زَيْدٍ) الَّذِي هُوَ اسْمٌ (كَانَ)، فَاسْتَتَرَ فِي (كَانَ) وَأَخْرَجْتَ (زَيْدًا) إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، وَجَعَلْتَهُ الْخَبَرَ عَنِ الْمَوْصُولِ، إِذْ لَوْ قَدَّمْتَهُ عَلَى (قَائِمٍ) كُنْتَ فَاصِلًا بَيْنَ مَا هُوَ مِنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ وَهُوَ أَجَنِّي مِنَ الصَّلَةِ إِذْ لَا عَمَلَ لَهُ فِيهِ، وَتَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أَوْ إِلَى مَذْلُولِهَا عَلَى الْخِلَافِ، وَزَيْدُ الْخَبَرِ، وَلَوْ أَخْبَرْتَ عَنْ (قَائِمٍ)، لَقُلْتَ: الَّذِي كَانَ زَيْدٌ إِيَّاهُ قَائِمٌ، وَصَعْتَ مَوْضِعَ الْخَبَرِ ضَمِيرًا مُنْقَصِلًا، وَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِهِ مُنْقَصِلًا، فَتَقُولُ: الَّذِي كَانَهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَفَضَلُهُ هُنَا أَجُودُ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: الْكَائِنُ زَيْدٌ إِيَّاهُ قَائِمٌ، وَإِنْ شِئْتَ: الْكَائِنُهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، فَتَكُونُ الْهَاءُ فِي (الْكَائِنُهُ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، كَمَا تَقُولُ: الضَّارِبُ زَيْدٌ، فَإِنَّ الْهَاءَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَقَدْ مَنَعَ قَوْمٌ مِنَ الْإِخْبَارِ عَنِ الْمَفْعُولِ فِي

(١) وضع النحويون هذا الباب لتدريب الطلاب، وتحريك عقولهم، وهذه التسمية (الإخبار بالآلف واللام) يوهم ظاهرها غير المراد منها، وذلك أن حرف الجر (ب) بمعنى عن، فالمقصود: الإخبار عن الألف واللام، وذلك أن تجعل (الذي) مبتدأ، وتخبر عنه بما طلب، فإذا قيل لك: أَخْبِرْ عَنِ (زَيْدٍ) من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا فتقول: الذي ضربته زَيْدٌ، فَـ(الَّذِي) مبتدأ وزَيْدٌ خبره وضربته صلة الذي والهَاءُ فِي «ضَرَبْتُهُ» مكان (زَيْدٍ) الذي جعلته خبرًا، وهي عائدةٌ عَلَى (الَّذِي)، ويشترط في الاسم المخبر عنه بالذي شروط:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّأْخِيرِ، فَلَا يَخْبِرُ بِـ(الَّذِي) عَمَّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوِ (مَنْ) وَ(مَا). الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلتَّعْرِيفِ، فَلَا يَخْبِرُ عَنِ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ. الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِأَجَنِّي، فَلَا يَخْبِرُ عَنِ الضَّمِيرِ الرَّابِطِ لِلْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا كَالْهَاءِ فِي زَيْدٍ ضَرَبْتُهُ. الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَضْمَرٍ، فَلَا يَخْبِرُ عَنِ الْمَوْصُولِ دُونَ صِفَتِهِ، وَلَا عَنِ الْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَلَا تَخْبِرُ عَنْ رَجُلٍ وَحْدَهُ مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ رَجُلًا ظَرِيفًا، فَلَا تَقُولُ: (الَّذِي ضَرَبْتُهُ ظَرِيفًا رَجُلًا)؛ لَأَنَّكَ لَوْ أَخْبَرْتَ عَنْهُ، لَوَضَعْتَ مَكَانَهُ ضَمِيرًا، وَحِينَئِذٍ يَلْزَمُ وَصْفَ الضَّمِيرِ، وَالضَّمِيرُ لَا يُوصَفُ وَلَا يُوصَفُ بِهِ. يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ بِتَصْرِفٍ: جَدُّ صَا، ٦٢، ٦٣، تَأْلِيفُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَقِيلِيِّ، تَح: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِيٍّ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ التُّرَاثِ - الْقَاهِرَةُ، الطَّبَعَةُ: الْعَشْرُونَ ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م.

هَذَا الْبَابِ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(١): «هُوَ قَبِيحٌ لَيْسَ لَأَنَّهُ صَحَّ مَفْعُولًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِضْمَارُهُ مُتَّصِلًا إِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ»^(٢)؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ لَيْسَ شَيْئًا غَيْرَ الْفَاعِلِ، فَاعْرِفْهُ.

الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ

إِذَا قِيلَ: يَا زَيْدُونَ، هَلْ هُوَ مُعَرَّبٌ أَوْ مَبْنِيٌّ؟ فَإِنْ كَانَ مُعَرَّبًا، فَمَا وَجْهُ رَفْعِهِ؟ لَيْسَ لَنَا مَرْفُوعٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَصْلًا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا مَعَ وُجُودِ الْوَاوِ وَالتَّوْنِ. الْجَوَابُ: إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ أَسْمَاؤُهُمْ، وَقَصَدْتَ لَهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ، صَارَ الْأِسْمُ مَعْرِفَةً بِالْقَصْدِ؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْعَلَمِيَّةِ زَالَ بِالْجَمْعِ، وَبُنِيَ عَلَى الضَّمِّ كَمَا يُبْنَى: يَا رَجُلُ، إِذَا قَصَدْتَ وَاحِدًا يَهَيِّئْهُ بِعَيْنِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

..... *** وَبُنِيَ عَلَيْكَ وَوَبُنِيَ مِنْكَ يَا رَجُلَ^(٣)

وَتَكُونُ الْوَاوُ بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ فِي الْمُفْرَدِ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ قَوْلُكَ فِي النَّفْيِ: لَا رَجُلَيْنِ فِي الدَّارِ، فَيَكُونُ مَبْنِيًّا بِمَنْزِلَةِ: لَا رَجُلٍ، قَالِيَاءُ فِي رَجُلَيْنِ، كَالْفَتْحَةِ فِي (لَا رَجُلًا) وَإِنَّ هَذِهِ الْخُرُوفَ

(١) هو محمد بن السري بن سهل أبو بكر بن السراج، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، يقال: ما زال النحوي مجنونًا حتى عقله ابن السراج بأصوله، انتهت إليه الرياسة بعد المبرد، وأخذ عنه الزجاجي، وأبو علي الفارسي، والرماني. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لياقوت الحموي ج ٥ ص ٣٤٤.

(٢) الأصول في النحو ج ٢ ص ٢٨٩، تأليف: أبي بكر محمد بن اليربي، المعروف بابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.

(٣) هذا شطر بيت من البحر البسيط للأعشى، وصدره:

قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ***

يُنَظَرُ: ديوان الأعشى ص ٥٧، والكتاب ج ١، ص ٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج ١ ص ٣١٩.

وَسِيْلَةُ الْحَرَكَاتِ فِي الدَّلَالَةِ، هَذَا مَذْهَبُ سَيَّبَوِيهِ^(١) فِي لَا رَجَلَيْنِ^(٢)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ^(٣) إِنْ كَانَ ذَهَبَ إِلَى امْتِنَاعِهِ، فَإِنَّمَا ذَلِكَ لِاسْتِبْعَادِ تَرْكِيبِ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا مَبْنِيٌّ، لَا لِأَنَّ الْبَاءَ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْفَتْحَةِ.

(١) هو عمرو بن عثمان بن قُتَيْبَر، أبو بَشْرٍ، ويقال: أبو الْحَسَنِ، وأبو بَشْرٍ أَشْهُرُ مَوْلَى لَبْنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ، وأصله من البضاء من أرض فارس، ومنشؤه البصرة، وأشهر أساتذته الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، ويونس بن حبيب، توفي وعمره اثنتان وثلاثون سَنَةً، سَنَةَ ١٦٦هـ، وقيل ١٨٠. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء لأبي عبد الله ياقوت الحموي ج٢ ص٥٠٠، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١هـ، ١٩٩١م. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي ص٧٩، ٨٠.

(٢) ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١٤، ص٣٤٨، ٣٤٩، تح: عبد السلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م. وينظر: سر صناعة الإعراب ج٢ ص١٤٦.

(٣) هو أبو العباس محمد بنُ يزيدَ، ولد في البصرة، وأخذ عن السَّامَرِيِّ، وَالْجَزَّيْنِيِّ، ولقب بالمبرد؛ لأنَّ المازنِيَّ لما أَلَّفَ كتابه الْأَيْفَ واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرِّدُ، أي: المثبت للحق، أهم كتبه المقتضب، وشرح شواهد سيبويه، والرد عليه، وله طبقات النحويين البصريين وأخبارهم. تنظر ترجمته في: نشأة النحو للشيخ الطنطاوي ص١١٢، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني ج٧ ص٧٠٠، تح: دائرة المعارف النظامية الهند. دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات-بيروت. الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. وهداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ج٦ ص٢٠٠، دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

(٤) يرى المبرد أن اسم (لا) إذا وقع مثنًى، أو جمع مذكر سالم، فإنه معرب لا مبني، وذلك لأن المثنى حين لحقته الباء والنون أشبه الاسم المَطْوَلُ باللواحق، كقولك: لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ هُنَا، ينظر رأي المبرد في: المقتضب ج١، ص٣٥٦-٣٦٦، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، دار النشر: عالم الكتب-بيروت. ويبدو أن المبرد خرق إجماع نخاة البصرة في منحاه هذا، وليست حجته بتيك الحجة التي يعول عليها، فهي ضعيفة، ويضاف إلى ذلك أن قولنا: لَا رَجُلَيْنِ أَشْبَهَ بقولنا: يَا رَجُلٌ -وهو مبني- من قولنا: لَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ هُنَا، وقد ذكر ناظر الجيش أن الحجتين كليهما واهيتان. ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٣ ص١٤٠٩.

المسألة الثامنة

في قولهم: (قيل: إن زيدا) قائم مقام الفاعل لهذا الفعل، لا جائز أن تقام (أن) وما عملت فيه؛ لأنها جملة، والجملة لا تكون فاعلة^(١)، ولا قائمة مقامه؛ لإيغالها في التذكير، كيف والفاعل يضمّر؟ ولا جائز أن يسند إلى مصدر مبهم؛ لأن الفعل دل عليه بلفظه، فلا فائدة في الإتيان به، وإسناد الفعل إليه لا فائدة فيه إذ كان مستقاراً من لفظ الفعل. والجواب: اعلم أن الفعل (قال) متعدّد، ولهذا يتصل به الضمير المنصوب، فتقول: قلته، وتبنيه لما لم يسم فاعله، فتقول: قيل، وتضوع منه اسم مفعول، فتقول: مقول، وذلك كله من خصائص التعدّي، ومفعوله يكون جملة محكيّة نحو قولك: زيد عمرو منطلق^(٢)، إذا حكى قول من قال ذلك، ولذلك قال سيبويه -رحمه الله-: «وإنما

(١) في وقوع الجملة فاعلاً خلاف مبسوط في كتب النحو، وخلاصته: أن الإخبار عن الجملة -كما نقل ابن عصفور في شرحه على الجمل- فيه ثلاثة مذاهب:

الأول: المنع وهو الصحيح، وقد ذكر علة المنع ابن يعيش، فقال: وإنما لم يصح أن تكون الجملة فاعلاً؛ لأن الفاعل يصح إضماره، والجملة لا يصح إضمارها؛ لأن المضمر لا يكون إلا معرفة، والجملة ممّا لا يصح تعريفها من حيث كانت معاني الجملة مستفادة. ولو كانت معرفة، لم تكن مستفادة، فلما تدافع الأمران فيها وتنافيا، لم يجتمعا. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ج٣ ص٤٤. الثاني: الجواز، وهو رأي بعض الكوفيين، كهشام وثعلب.

الثالث: التفصيل بين أن تكون الجملة في موضع فاعل أو نائبه لفعل من أفعال القلوب وقد علّق ذلك الفعل عنها؛ فيجوز نحو: ظهر لي أقم زيد أم عمرو... أو غير ذلك فلا يجوز. ينظر هذا التفصيل في: شرح الجمل لابن عصفور ج١، ص٩٤، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية -بيروت. ومعني اللبيب ص٥٢٤، تح: مازن المبارك، دار النشر: دار الفكر -دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ج٢ ص٩٤.

(٢) في نسختي المخطوطة: زيد عمرو منطلق، ويبدو أنها بإضافة زيد إلى عمر، أو بإبدال عمرو من زيد. ينظر: ديوان الأعشى ص٥٧، والكتاب ج١، ص٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ج١ ص٣١٩.

تَحْكِي^(١) بَعْدَ الْقَوْلِ مَا كَانَ كَلَامًا لَا قَوْلًا^(٢)، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّهُ مُحْكِي أَنَّ الْقَوْلَ غَيْرُ عَامِلٍ فِي لَفْظِهِ، بَلْ فِي مُحَلِّهِ وَمَوْضِعِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَالْقَوْلُ بَعْدَ الْقَوْلِ فِي مَصَدَرٍ مَنْصُوبٍ انْتِصَابَ الْمَفْعُولِ بِهِ مِنْ حَيْثُ كَانَ كَلَامًا، فَإِذَا بَيَّنَّاهُ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، أَقَمْتَ تِلْكَ الْجُمْلَةَ الْمَحْكِيَّةَ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهَا مَفْعُولُهُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِنَّهَا فِي مَسَائِلِنَا مُحْكِيَّةٌ، فَهِيَ فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ، فَتَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَكَذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْجُمْلَةِ إِذَا كَانَتْ مَفْعُولَةً، فَتَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ زَيْدٌ، وَيَمْتَنِعُ زَيْدٌ قَائِمٌ قِيلَ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ لَا يَتَقَدَّمُ.

المسألة التاسعة

(إِنْ، وَأَنَّ) الْمُخَفَّفَتَانِ مِنَ الثَّقِيلَةِ إِذَا لَمْ يَعْمَلَا^(٣)، لَمْ يَلْزَمْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ فِي الْعَمَلِ وَالْمَفْتُوحَةِ إِذَا أُولِيَا (لَا)، جَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ وَتُضْمِرَ فِيهَا، وَجَازَ أَنْ تَجْعَلَهَا نَاصِبَةً لِلْأَفْعَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ وَتَنْوِي زِيَادَةَ (لَا) وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ، وَالْجَمِيعُ لِلتَّعْوِيضِ. وَالْجَوَابُ: هَذَا السُّؤَالُ فِيهِ إِضْطِرَابٌ وَمُقَدِّمَاتٌ فَاسِدَةٌ، مِنْهَا: (أَنَّ، إِنْ) إِذَا لَمْ يَعْمَلَا، لَمْ يَلْزَمْ الْإِضْمَارُ فِي الْمَفْتُوحَةِ

(١) عبارة المخطوطة: يُحْكِي بَعْدَ الْقَوْلِ... وقد أثبت ما هو مثبت في الكتاب.

(٢) الكتاب جاصص ١٢٢.

(٣) إِذَا خَفَفْتَ (إِنَّ)، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ إِلَّا قَلِيلًا، وَعَدَمُ إِعْمَالِهَا هُوَ الْقِيَاسُ؛ لَزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا، وَإِعْمَالِهَا ثَابِتٌ بِنَقْلِ سَبِيحِيهِ، فَقَدْ قَالَ: «وَحَدَّثَنَا مَنْ ثَبَّتَ بِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنْ عَمَرًا لِنُنْظِلِقَ. وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَأُونَ: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنَاقِفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ هُود، مِنَ الْآيَةِ (١١١) يُخَفِّفُونَ وَيُنْصِبُونَ». الْكِتَابُ جاصص ١٤٠. وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وَحَقَّقْتُ إِنْ قَلَّ الْعَمَلُ *** وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

وَأَمَّا (أَنَّ) فَإِنَّهَا إِذَا خَفَفَتْ تَعْمَلُ، وَيَكُونُ اسْمُهَا ضَمِيرًا مُسْتَتَرًّا، وَلَا يَلْفِظُ بِهِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ:

وَإِنْ تُخَفَّفُ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكْنٌ *** وَالْخَبَرُ إِجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

دُونَ الْمَكْسُورَةِ، وَحُكْمُهُمَا وَاحِدٌ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ حُكْمُهُمَا يَخْتَلِفُ عَلَى مَا سَنَبَيْنَهُ، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ) الْمَفْتُوحَةَ إِذَا وَلِيَهَا (لَا) جَازَ أَنْ يَجْعَلَهَا الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَجَازَ أَنْ يَجْعَلَهَا النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَلَا لِأَمْرِ رَاجِعٍ إِلَى الْأَصْلِ لِمَا سَنَذَكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، اِعْلَمْ أَنَّ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ إِذَا خَفَّفْتَ بَطَلَ عَمَلُهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَذَلِكَ أَنَّ (إِنَّ) إِنَّمَا عَمِلَتْ لِسَبِّهَا بِالْفِعْلِ مِنْ جِهَةٍ أَنَّ لَفْظَهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَهِيَ كَلْفُظِ الْفِعْلِ وَأَنْ آخِرَهَا مَفْتُوحٌ كَأَخْرِ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَأَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ اِقْتِصَاءَ الْفِعْلِ، فَإِذَا خَفَّفْتَ، نَقَصَ لَفْظُهَا عَنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ وَزَالَ الْفَتْحُ، فَبَطَلَ الْعَمَلُ لِزَوَالِ بَعْضِ أَوْصَافِ الْعِلَّةِ، فَتَقُولُ: (إِنْ زِيدَ لَقَائِمٌ) مُحَقَّفُ اللَّفْظِ، وَالْمُرَادُ: (إِنَّ زِيدًا لَقَائِمٌ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيَهَا حَافِظٌ﴾^(١) هَذَا مَذْهَبُ أَكْثَرِ التَّحْوِيلِيِّينَ، وَبَعْضُهُمْ يُعْمِلُهَا مُحَقَّفَةً كَمَا يُعْمِلُهَا مُثَقَّلَةً، وَيَحْتَجُّ بِأَنَّ حَذْفَ إِحْدَى التَّوْنَيْنِ إِنَّمَا كَانَ لِيَضْرِبَ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَمَا حَذْفُ لِلتَّخْفِيفِ، يَكُونُ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (يَقْضُو الرِّجْلُ) بِالسُّكُونِ، وَ (رَضِيَ) بِالسُّكُونِ لَا يَرُدُّونَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ إِلَى أَصْلِيهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ (قَضَوْ) أَصْلُهُ: (قَضَى) بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِ (فَضَيْتَ)، وَ (رَضِيَ) مِنَ الْوَاوِيِّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ (الرِّضْوَانِ) لَمْ يَرُدُّوا ذَلِكَ إِلَى الْأَصْلِ حَيْثُ كَانَ حَذْفُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ لِلتَّخْفِيفِ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ، فَلِذَلِكَ أَعْمَلَهَا، فَمَنْ لَمْ يُعْمِلَهَا، أَدْخَلَ اللَّامَ فِي خَبَرِهَا لِلْفَضْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِنَّ) النَّاصِبَةِ لِأَنَّ لَفْظَهُمَا قَدْ صَارَ شَيْئًا وَاحِدًا، وَخُصَّتِ اللَّامُ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَدْخُلُهَا لِلتَّأْكِيدِ قَبْلَ التَّخْفِيفِ فَجَاوَزُوا بِهَا بَعْدَ التَّخْفِيفِ لِلإِيدَانِ بِأَنَّهَا مُحَقَّفَةٌ مِنْ تِلْكَ الَّتِي كَانَتْ هَذِهِ اللَّامُ تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِلتَّأْكِيدِ، وَمَنْ أَعْمَلَهَا لَمْ يَحْتَجْ إِلَى الْفَرْقِ لِأَنَّ الْعَمَلَ فَارِقٌ، وَأَمَّا الْمَفْتُوحَةُ، فَإِذَا خَفَّفْتَ، فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ عَمَلُهَا، نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَنْ زِيدًا قَائِمٌ)، وَإِذَا رُفِعَ الْإِسْمُ بَعْدَهَا، كَانَ عَلَى إِصْمَارِ الْحَدِيثِ وَالشَّانِ، نَحْوُ قَوْلِهِ:

(١) الطارق من الآية (٤).

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا*** أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَحْفَى، وَيَنْتَعِلُ^(١)

فَالْمَرَادُ: أَنَّهُ هَالِكُ لَأَنَّ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْحَدِيثِ^(٢) يُفَسِّرُ عَمَلُهُ بَعْدَهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُ الْمَفْتُوحَةِ كَمَا بَطُلَ عَمَلُ الْمَكْسُورَةِ مَعَ (أَنَّ) لَفْظَهُمَا قَدْ نَقَصَ -أَيْضًا- لِأَنَّ (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ أَشَدُّ طَلَبًا لِمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَكْسُورَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جِهَتَيْنِ: اقْتِضَاءَ الْعَامِلِ لِلْمَعْمُولِ، وَالصَّلَةِ لِلْمَوْصُولِ، وَالْمَوْصُولَةُ تَقْتَضِي مَا بَعْدَهَا مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، فَافْتَرَقَ حَالُهُمَا، فَلِذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ بِأَنَّ حُكْمَهُمَا وَاحِدٌ تَسْمَحًا.

وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْفِعْلُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ، لَزِمَهَا الْعَوْضُ، وَذَلِكَ (السَّيْنُ وَسَوْفَ) فِي الْوَاجِبِ (وَلَا) فِي النَّفْيِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَكُونُ زَيْدٌ، وَأَنْ سَوْفَ يَقُومُ زَيْدٌ، وَأَنْ لَا يَقُومَ، كَأَنَّهُمْ عَوَّضُوهَا مِمَّا لَحِقَهَا مِنَ التَّخْفِيفِ وَإِبْلَائِهَا مَا لَمْ يَكُنْ يَلِيهَا، فَإِذَا كَانَ قَبْلَ (أَنَّ) فِعْلٌ غَيْرُ يَقِينٍ نَحْوُ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ طَمَعٌ وَإِشْفَاقٌ، فَإِنَّهَا تَكُونُ النَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَفْعَالَ مُعَلَّقٌ مَعْنَاهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ، وَالنَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ تَقْتَضِي الْإِسْتِقْبَالَ، فَإِنْ كَانَ فِعْلٌ عِلْمٌ وَيَقِينٌ، نَحْوُ: (عَلِمْتُ)، وَ (تَحَقَّقْتُ) وَشَبَّهَهُمَا، فَإِنَّهَا تَكُونُ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَيَلْزَمُهَا الْعَوْضُ نَحْوُ: (اعْلَمْ أَنْ سَيَقُومُ)، وَ (تَحَقَّقْ أَنْ لَا يَذْهَبُ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٣)، لِأَنَّ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ فِي التَّأْكِيدِ كَالْمُثَقَّلَةِ، فَتَنَاسَبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا فِعْلٌ يَدُلُّ عَلَى الزُّرُومِ وَالنَّجَاتِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فِعْلٌ مِنْ أَفْعَالِ الظَّنِّ وَالْحِسْبَانِ، نَحْوُ: (ظَنَنْتُ)، وَ (حَسِبْتُ)، جَازَ فِيهِمَا الْأَمْرَانِ، نَحْوُ: (حَسِبْتُ أَنْ لَا تَخْرُجَ) بِالرَّفْعِ وَالتَّنْصِبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ فِيهَا طَرَفٌ مِنَ الْيَقِينِ وَطَرَفٌ مِنَ الشَّكِّ،

(١) الشعر للأعشى، وهو من البحر البسيط، وموجود في ديوانه ص ٥٩. والكتاب ج ٢ ص ١٣٧. والمقتضب ج ٣، ص ٩.

(٢) ضمير الشأن أو الحديث هو الضمير الذي يكون مرجعه مُذَكَّرًا مفهوماً من السياق، ولا مرجع له، كقولك: إنه الحياة صعبة، أي: الحال والشأن، فإذا كان هذا الضمير مؤنثاً، فإنه يسمّى ضمير القصة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ الحج من الآية (٤٦) أي: القِصَّةُ.

(٣) المزمّل من الآية (٢٠)

قَالَ رَفَعُ بِاعْتِبَارِ الْيَقِينِ، وَالتَّصَبُّ بِاعْتِبَارِ الشَّكِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾^(١)، بِالرَّفْعِ وَالتَّصَبُّ عَلَى مَا قُلْنَا، وَلَا يَكُونُ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ إِلَّا الْمُحَقَّقَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّاصِبَةَ لِلْفِعْلِ تُصْرِفُ الْفِعْلَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالسَّيْنِ وَسَوْفَ تَفْعَلَانِ ذَلِكَ، فَلَمْ يُجْمَعْ بَيْنَهُمَا كَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، فَاْمِتِنَاغُ التَّصَبُّ مَعَ السَّيْنِ وَسَوْفَ، وَجَوَاؤُهُ مَعَ (لَا) لَمْ يَكُنْ لِأَمْرِ يَرْجِعُ إِلَيْهَا كَمَا ظَنَّ هَذَا السَّائِلُ، بَلْ كَانَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَاعْرِفْهُ.

المسألة العاشرة

قَالَ إِذَا كَانَتْ (إِنْ) بِمَعْنَى مَا النَّافِيَةِ، هَلْ يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عَمَلٌ (مَا) عَلَى اللَّغَةِ الْحِجَازِيَّةِ أَمْ لَا^(٢)؟ الْجَوَابُ: (إِنْ) النَّافِيَةُ لَا عَمَلٌ لَهَا، وَقَدْ جَاءَتْ مُعْمَلَةً، وَسَيَبُوِيهِ لَا يَرَى ذَلِكَ^(٣) لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِـ (مَا) وَإِعْمَالُ (مَا) فِي الْقِيَاسِ ضَعِيفٌ لِعَدَمِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ، وَ(إِنْ)

(١) المائدة من الآية (٧١)

(٢) الصَّوَابُ أَنْ يَقَالَ: هل يجوز...أولا؟ وذلك لأن (هل) للتصديق، وهو إدراك النسبة، ولأجل ذلك امتنع العطف بعدها بـ (أَمْ) المتصلة.

(٣) (إِنْ) النَّافِيَةُ أَجَازَ إِعْمَالُهَا إِعْمَالُ (لَيْسَ) الْكَسَائِي، وَأَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَمَنْعَهُ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ، وَخْتَلَفَ عَنْ سَيَبُوِيهِ وَالْمَدْرَدِ، وَالصَّحِيحُ الْإِعْمَالُ، وَقَدْ سَمِعَ فِي النُّثْرِ وَالنِّظْمِ، فَمِنْ النُّثْرِ، قَوْلُهُمْ: إِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ، وَإِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ، وَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: إِنْ قَائِمًا، يُرِيدُ إِنْ أَنَا قَائِمًا، وَجَعَلَ ابْنُ جَنِّي مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ: ﴿إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ﴾ الْأَعْرَافُ مِنَ الْآيَةِ (١٩٤). وَالتَّظْمُ قَوْلُهُ:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ ***

وقول الآخر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيِّتًا بِانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ *** وَلَكِنْ بَأْنِ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

وبهذا تبين بطلان قول من خَصَّ ذلك بالضرورة. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ج ١ ص ٥١٢، ٥١٣، تأليف: أبي محمد المرادي، تح: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.

كَذَلِكَ غَيْرُ مُحْتَصَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾^(١) و﴿إِنْ يَنْبَغُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾^(٢) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَلْحُكُمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾^(٣) وَإِذَا كَانَ إِعْمَالُ مَا ضَعِيفًا - مَعَ أَنَّهَا أَظْهَرَ فِي النَّفْيِ، وَيَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا الْبَاءُ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ - كَانَ أَلَّا يَعْمَلُ فِي (إِنْ) أَجْدَرُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ^(٤)، وَذَهَبَ الْمُبَرِّدُ إِلَى جَوَازِ إِعْمَالِهَا قِيَاسًا عَلَى مَا^(٥).

المسألة الحادية عشرة

إِذَا قُلْتُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ، كَيْفَ تُخْبِرُ عَنِ النَّاءِ فِي (مَرَرْتُ) وَعَنْ (زَيْدٍ) وَعَنْ (الرَّجُلِ) بِالَّذِي وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ؟ الْحَوَابُّ: إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ النَّاءِ مِنْ قَوْلِكَ: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ زَيْدٍ)، قُلْتُ: (الَّذِي مَرَّ بِرَجُلٍ زَيْدٍ أَنَا)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ بِرَجُلٍ زَيْدٍ أَنَا)، أَزَلْتُ صَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ، وَجَعَلْتُ مَكَانَهُ صَمِيرَ الْعَيْبَةِ، يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَاسْتَتَرَ الصَّمِيرُ فِي الْفِعْلِ لِكُونِهِ مَرْفُوعًا، وَأَخَّرْتُ نَاءَ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى آخِرِ الْكَلَامِ، وَوَضَعْتُ مَكَانَهُ صَمِيرًا مُنْفَصِلًا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ، وَجَعَلْتُ الْحَبَرَ عَنِ الْمَوْصُولِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الرَّجُلِ، فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّحْوِيلُونَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ مِثْلِهِ، فَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ إِلَّا وَابْتَدَأَ مَعَهُ، كَمَا يُفْعَلُ فِي النَّعْبِ، فَتَقُولُ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ زَيْدٌ)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُّ بِهِ أَنَا رَجُلٌ زَيْدٌ)، تَجْعَلُ (الرَّجُلَ) خَبْرًا، ثُمَّ تُبْدِلُ (زَيْدًا) مِنْهُ، كَمَا كَانَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ،

(١) يس من الآية (٢٩)

(٢) الأنعام من الآية (١١٦)

(٣) يوسف من الآية (٤٠)

(٤) سبق أن ذكرت أنه اختلف في النقل عن سيبويه، ولم أجد له نصًا في كتابه يفصح عن رأيه.

(٥) أفصح المبرد عن رأيه في المقتضب، فقال: «(إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، فَإِذَا رَفَعْتَ مَا بَعْدَهَا لَزِمَكَ أَنْ تُدْخِلَ اللَّامَ عَلَى الْحَبَرِ، وَلَمْ يَجْزِ غَيْرَ ذَلِكَ لِأَن لَفْظَهَا كَلْفُظِ اللَّيِّ فِي مَعْنَى مَا، وَإِذَا دَخَلَتِ اللَّامُ، عَلِمَ أَنَّهَا الْمُوجِبَةُ لَا النَّافِيَةُ... وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْنَهَا حَافِظٌ» الطَّارِقُ الْآيَةُ (٤). «وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ» وَإِنْ نَصَبْتَ بِهَا، لَمْ تَحْتَاجْ إِلَى اللَّامِ، إِلَّا أَنْ تُدْخِلَهَا تَوْكِيدًا، كَمَا نَقُولُ: إِنْ زَيْدًا لَمُنْطَلِقًا». المقتضب ج٢ ص ٣٦٢.

وَأَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، إِذَا الْفِعْلُ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ جَرَى عَلَى اللَّامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ دُونَ الْبَدَلِ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: (الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ رَجُلٌ)، فَتُبْدِلُ زَيْدًا مِنَ الْإِسْمِ الْمُضْمَرِ كَمَا كَانَ بَدَلًا مِنْ مُظْهِرِهِ، وَالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُ بِهِ زَيْدٌ أَنَا رَجُلٌ)، وَأَرَاهُ جَائِزًا عَلَى قُبْحِ، وَخَالَفَ الْمُضْمَرُ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا يُنْعَتُ، وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) بِالسَّأَلَةِ بِالَّذِي، قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ)، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ: (الْمَارُ أَنَا بِرَجُلٍ بِهِ زَيْدٌ أَنَا)، قَالَ الْمَازِنِيُّ: وَهُوَ قَبِيحٌ^(١)، وَمَنْ أَجَازَ ذَلِكَ، أَجَازَ: (زَيْدٌ صَرَبْتُ أَخَالَكَ إِيَّاهُ)، وَيُرَدُّ أَنَّ الْبَدَلَ فَضْلُهُ، وَكَمَا لَيْسَ فِي الْكَلَامِ، وَإِذَا أَسْقَطَ، اسْتَغْنَى الْكَلَامُ عَنْهُ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَوْ قُلْتَ: (الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ)، أَوْ (الْمَارُ أَنَا بِرَجُلٍ)، لَكَانَ فَاسِدًا لِحُلُولِ الصَّلَةِ عَنِ الْعَائِدِ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى قُبْحِهِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ مُلْتَبِسٌ بِالْمُبْدَلِ مِنْهُ كَالْمَسْأَلَةِ.

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ عَشْرَةَ

إِذَا قِيلَ: أَخَوِجُ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ النَّحْوُ^(٢)، هَلْ يَكُونُ كَلَامًا صَحِيحًا أَوْ لَا؟ وَالْجَوَابُ: هَذَا كَلَامٌ فِيهِ اضْطِرَابٌ، لَا يَكَادُ يَصِحُّ إِنْ أُنْعِمَ النَّظَرُ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا مُتَقَبَّلًا، وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّ النَّحْوَ مَفْعُولٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وَ(أَفْعَلُ) لَا يُبْنَى مِنَ الْمَفْعُولِ، لَا يُقَالُ: زَيْدٌ أَضْرَبَ مِنْ عَمْرٍو، وَهُوَ مَضْرُوبٌ، بِمَعْنَى: أَنَّهُ أَكْثَرُ إِحْتِمَالًا لِلضَّرْبِ، وَإِنَّمَا جَاءَ مِنْهُ أَلْفَاظٌ يَسِيرَةٌ مُتَأَوَّلَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: (أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ

(١) ينظر قول الماني في: الأصول في النحو ج ٢ ص ٣٠٥.

(٢) لا أرى بأسًا في هذا التركيب، ولا غبار عليه، وقد أجازاه ابن يعيش شرط أن تزداد كلمة (محتاج) أو (مضطر) بعد قوله: (إليه)، وأرى أن شبه الجملة (إليه) متعلق بخبر محذوف تقديره: أَنْتَ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْتَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ، وبهذا يسقط ما اعترض به ابن يعيش من أنه لا بد من جملة بعد (ما) تكون صلة أو صفة؛ لأن الجملة موجودة، وهي مكونة من المبتدأ (أنت) وشبه الجملة المتعلق بالخبر المحذوف (إليه).

التَّحْيِينِ)^(١)، وَ(أَزْهَى مِنْ دِيكٍ)^(٢). الْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّ (مَا) هَهُنَا لَا تَخْلُو مِنْ أَنَّ تَكُونُ مَوْضُوعَةً أَوْ مَوْضُوفَةً، وَكَيْفَمَا كَانْ، فَلَا بُدَّ مِنْ جُمْلَةٍ بَعْدَهَا تَكُونُ صِلَةً أَوْ صِفَةً، وَلَيْسَ بَعْدَهَا هَاهُنَا جُمْلَةٌ، فَإِنْ زِدْتَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَقُلْتَ: أَحْجُجْ مَا أَنْتَ إِلَيْهِ مُحْتَاجٌ أَوْ مُضْطَرٌّ، صَحَّ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْأُولَى.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ

(لَيْسَ) مَا وَرَثَتُهَا؟ وَلِمَ اخْتَصَّتْ بِلَفْظِ الْمَاضِي؟ الْجَوَابُ: (لَيْسَ) فَعِلٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَوَرَثَتْهُ فِي الْأَصْلِ (فَعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ، وَذَلِكَ لَا يَخْلُو مِنْ أَنَّ يَكُونُ (فَعَلٌ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ أَوْ (فَعِلٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ أَوْ (فَعَلٌ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ (فَعَلٌ) سَاكِنَ الْعَيْنِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ:

فَإِنْ أَهْجُهُ يَضْجُرْ كَمَا صَجْرٌ بَارِلٌ***.....^(٣)

(١) يضرب هذا المثل لكثير الانشغال، ومورده: أَنَّ امرأةً من بني تميم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فَأَتَاهَا خَوَاتِ بَنُ جُبَيْرِ الْأَنْصَارِيِّ يَتَتَاعُ مِنْهَا سَمْنًا، فَلَمْ يَرَ عِنْدَهَا أَحَدًا، وَسَاوَمَهَا فَحَلَّتْ نَحْيًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمْسِكِيهِ حَتَّى أَنْظُرَ إِلَى غَيْرِهِ، فَقَالَتْ: حُلْ نَحْيًا آخَرَ، ففعل، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: أُرِيدُ غَيْرَ هَذَا، فَأَمْسِكِيهِ، ففعلت، فَلَمَّا شَغَلَ يَدَيْهَا، سَاوَرَهَا، فَلَمْ تَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ حَتَّى قَضَى مَا أَرَادَ وَهَرَبَ. ينظر: مجمع الأمثال ج ١ ص ٣٧٦.

(٢) ينظر المثل في: المستقصى في أمثال العرب ج ١ ص ١٥١، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

(٣) هذا البيت من البحر الطويل، وهو للأخطل التغلبي من قصيدة يهجو فيها كعب بن جُعيل، وعجزه:

***..... مِنَ الْأُذْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِيَهُ

وهو موجود في: المنصف لابن جني ص ٢١، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٣٣ هـ/١٩٥٤ م. والإنصاف في مسائل الخلاف ج ١ ص ١٠١، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م. وشرح المفصل ج ١ ص ٣٩١.

وَأِنَّمَا خُفِّفَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: كُنْتُ، وَكَيْفَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَمَا كُلُّ سَاعٍ^(١) وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ***.....^(٢)

فَأَصْلُهُ: (سَلَفَ) يَفْتَحُ اللَّامَ، لِكِنَّهُ أُسْكِنَ ضُرُورَةً، فَالْإِسْكَانُ فِي الْمَكْسُورَةِ لُغَةٌ، وَفِي الْمَفْتُوحَةِ ضُرُورَةٌ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) فَعَلَ بِالْفَتْحِ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ، لَبَقِيَ عَلَى حَالِهِ، وَانْقَلَبَ أَلِفًا؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَ لَا يَجُوزُ تَسْكِينُهُ لِخَفَّتِهِ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ فِي نَحْوِ (قَلَمَ): (قَلَمَ)، كَمَا قَالُوا فِي (كَيْفَ): (كَيْفَ)، وَلَا يَكُونَ (فَعَلَ) أَيْضًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَأْتِ مِمَّا عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ يَاءٌ لِمَا يَلْزَمُ مِنَ انْقِلَابِ الْيَاءِ فِي الْمَضَارِعِ وَأَوَّاءِ، إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ (فَعِلَ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ عَلَى حَدِّ صَيْدِ الْبَعِيرِ^(٣)، وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقْلَبَ يَأْوُهُ أَلِفًا لِيَحْرُكُهَا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ هَابَ (لَاسَ) لِكِنَّهُمْ قَدَّمُوا فِيهِ عَدَمَ التَّصْرِيفِ لِشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ الثَّانِي وَهُوَ (مَا)، وَقِيلَ لِيَتَضَمَّنِي مَا لَيْسَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَهُوَ التَّنْفِي، فَجَعَدَ لِذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ مَضَارِعٌ، وَمَعْنَاهُ تَنْفِي مَا فِي الْحَالِ، كَمَا أَنَّ (مَا) كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا خَصُّوا هَذَا الْمَعْنَى بِلَفْظِ الْمَاضِي دُونَ الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا مَنَعَ تَصْرِيفِهِ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، قَصَرُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، وَلَمْ يَأْتُوا بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ دَلَائِلِ التَّصْرِيفِ، فَتَكَبُّوا عَنْهُ، وَنَظِيرُهُ فِعْلُ التَّعَجُّبِ، وَ(عَسَى)، وَ(نَعَمْ) لَمَّا لَمْ يَرِدْ فِيهِ التَّصْرِيفُ، قَصَرُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، فَاعْرِفْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) هكذا أُثْبِتَ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَأَرَاهُ سَهْوًا يَكْسِرُ الْبَيْتَ، فَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَالْمُثَبِّتُ فِي كُتُبِ التَّرَاتِيكِ مَكَانَ (سَاعٍ) قَوْلُهُ: (مُبْتَنًى)، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ (مَغْبُونٌ)، وَبِهِمَا يَسْتَقِيمُ الْبَيْتُ عَرُوضِيًّا.

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلأَخْطَلِ التَّغْلِييِّ، وَالْبَيْتُ كَامِلًا بِرِوَايَتِهِ الصَّحِيحَةِ:

وَمَا كُلُّ مُبْتَنًى وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ *** يَرَاجِعُ مَا قَدْ قَاتَهُ يَرْدَادُ

وَالْبَيْتُ مَوْجُودٌ فِي: شَرْحِ الْمَفْصَلِ لَابِنِ يَعِيشَ ج: ٣٦٤. وَالْمَنْصَفِ لَابِنِ جَنِي ص: ٢١. وَشَرْحِ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ ص: ٣٦٦، تَأْلِيفُ: الرِّضِيِّ، تَح: ثَلَاثَةٌ مِنَ الْأَسَاتِذَةِ، دَارُ النُّشْرِ: دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ - بَيْرُوتَ، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

(٣) صَادَ الْبَعِيرُ يَصَادُ، كَمَا قَالُوا: عَارَ بَصْرُهُ يَعَارُ، وَلُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ: صَيْدَ الْبَعِيرِ، أَي: مَالٌ إِلَى جَانِبٍ خَلْقَةٍ، ثُمَّ سَكَّنَتْ عَيْنَ الْفِعْلِ لِلتَّخْفِيفِ، فَصَارَ (صَيْدٌ). يَنْظُرُ: التَّعْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيَبَوِيهِ بِتَصْرِيفِ ج: ١٤٦، تَأْلِيفُ: أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، تَح: د. عَوْضُ الْقَوْزِيِّ، الطَّبَعَةُ: الْأُولَى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

ثَبَّتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

* القرآن الكريم.

- ١) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب، دار النشر: مكتبة الحانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.
- ٢) الأصول في النحو، تأليف: أبي بكر محمد بن السري، المعروف بابن السراج، تح: عبدالحسين الفتلي، دار النشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت.
- ٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: علي بن يوسف القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الفكر العربي-القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢ م.
- ٤) الإنصاف في مسائل الخلاف، تأليف: أبي البركات الأنباري، دار النشر: المكتبة العصرية، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م.
- ٥) بغية الوعاة، تأليف: عبدالرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار النشر: دار الكتب العصرية-لبنان.
- ٦) تاريخ ابن الوردي، تأليف: ابن الوردي المعري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.
- ٧) تاريخ الأدب العربي، تأليف: كارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. رمضان عبدالتواب، دار النشر: دار المعارف-مصر، الطبعة: الثالثة.
- ٨) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداي، دار النشر: دار القلم-دمشق، الطبعة: الأولى.
- ٩) التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الفارسي، تح: د. عوض القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م.
- ١٠) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تأليف: محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تح: أ.د. علي محمد فاخر وآخرون، دار النشر: القاهرة-مصر، الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ.

- (١١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد المرادي، تح: عبدالرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- (١٢) جامع الدروس العربية، المؤلف: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، دار النشر: المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م
- (١٣) الخصائص، تأليف: ابن جني، دار النشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.
- (١٤) الدرر المصون، تأليف: أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، تح: د.أحمد الخراط، دار النشر: دار القلم، دمشق.
- (١٥) سر صناعة الإعراب، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
- (١٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تأليف: شهاب الدين ابن العماد، تح: عبدالقادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار النشر: دار ابن كثير-سوريا، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- (١٧) شرح ابن عقيل، تأليف: عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي، تح: الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار التراث -القاهرة، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- (١٨) شرح الجمل لابن عصفور، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية-بيروت.
- (١٩) شرح المفصل لابن يعيش، تأليف: يعيش بن علي الموصل، تقديم: د.إميل بديع يعقوب، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- (٢٠) شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: الرضي، تح: ثلة من الأساتذة، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- (٢١) طبقات الشافعية، تأليف: ابن كثير الدمشقي، تح: أنور الباز، دار النشر: دار الوفاء -مصر، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٤.

- (٢٢) طبقات الشافعية، تأليف: أبو بكر أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة، تعليق: الحافظ عبدالعليم خان، دار النشر: عالم الكتب-بيروت، الطبعة: السَّادِسَةُ عَشْرَةَ. صيدا.
- (٢٣) طبقات الشافعية، تأليف: تاج الدين السبكي، تح: د. عبدالفتاح الحلو، و د. محمود الطناحي، دار النشر: دار إحياء الكتب العربية-مصر.
- (٢٤) عمدة الكتاب، تأليف: أبي جعفر النحاس، تح: بسام عبدالوهاب الجابي، دار النشر: دار ابن حزم، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٢٥) الكتاب، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان، تح: عبدالسلام هارون، دار النشر: مكتبة الخانجي-القاهرة، الطبعة: الثالثة، سنة النشر: ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م.
- (٢٦) لسان الميزان، تأليف: ابن حجر العسقلاني، تح: دائرة المعارف النظامية الهند. دار النشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات- بيروت، الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤٠٦ هـ، ١٩٨٦ م.
- (٢٧) مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل محمد بن إبراهيم الميذاني، تح: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار النشر: دار المعرفة-بيروت، لبنان.
- (٢٨) المختصر في أخبار البشر، تأليف: أبي الفداء عماد الدين ابن شاهنشاه، دار النشر: المطبعة الحسينية-مصر، الطبعة: الأولى.
- (٢٩) المستقصى في أمثال العرب، تأليف: أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، دار النشر: دار الكتب العلمية-بيروت.
- (٣٠) معجم الأدباء لأبي عبدالله ياقوت الحموي، دار النشر: دار الكتب العلمية- بيروت. الطبعة: الأولى. سنة النشر: ١٤١١ هـ، ١٩٩١ م.
- (٣١) معجم المؤلفين، تأليف: عمر رضا كحالة، دار النشر: مكتبة المثنى-بيروت.
- (٣٢) المقتضب، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبدالحالق عزيمة، دار النشر: عالم الكتب-بيروت.
- (٣٣) مغني اللبيب تح: مازن المبارك، دا والنشر: دا والفكر-دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ م.

(٣٤) المنصف لابن جني، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني، دار النشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى: ١٣٧٣ هـ/ ١٩٥٤ م.

(٣٥) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٧٩، ٨٠. تأليف: علي الطنطاوي.

(٣٦) هداية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، تأليف: أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار النشر: دار الكتاب العربي بيروت. الطبعة: الرابعة. سنة النشر:

١٤٠٥ هـ

(٣٧) وفيات الأعيان، تأليف: ابن خَلَّكَانَ، تح: إحسان عباس، دار النشر: صادر-بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.



المعهد العربي للدراسات والنشر والمخطوطات
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

العنوان: ١٤ شارع المدينة المنورة، محي الدين أبو العز، المهندسين، القاهرة مصر.

المراسلات البريدية: ص.ب: ٧٨ الذي ج.م.ع.

الهواتف: ٢٠٤٦٦٦٧٣/٣/٥ - ٢٠٤٠٠ الفاكس: ٢٠٤٦٦٧٣ - ١-٢٠٤٠٠

الموقع الإلكتروني: www.malecso.org

صفحة التواصل الاجتماعي: www.facebook.com/IARMSS

تويتر: www.twitter.com/IARMSS



أجوبة على مسائل نحوية

لابن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣هـ)

بين دَفَتِي هذه المخطوطة ثلاثة عشر سؤالاً نحويّاً وصرفيّاً،
هذه الأسئلة أثارها ابن الشيرازي، (المعروف بالحافظ أبي نصر
الدمشقي) على العلامة ابن يعيش الحلبي، وقد بسط ابن يعيش
أجوبته، وفصلها أيّما تفصيل، فلم يترك لسائله تسأؤلاً.

غلب على هذه الأسئلة جانب النحو، فكان لها النصيب
الأوفى، وكانت هناك مسألتان صرفيتان: إحداهما: تتعلق بعلة
منع بعض الألفاظ التصغير (كـ) عند، وسوى، وكلّ). والثانية:
تتعلّق بوزن (لَيْسَ)، وسائر المسائل تدور في فلك النحو، ولب
مسائله.



المعهد العربي للمخطوطات
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS (IAM)